



جامعة طنطا

كلية التجارة

شعبة المحاسبة والتمويل



"دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة تطبيقية"

مشروع بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجه البكالوريوس

(شعبة المحاسبة والتمويل)

إعداد

حسام السيد عبد العزيز محمد

حسن محمد حسن البهي

عبد الرحمن خالد سعد محمد

محمد طارق محمد عزت الحسيني

مصطفى محمود عبده ماجد

تحت اشراف

الدكتور

سامح عبد المنعم سراج

المدرس بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المجادلة – الآية 11]

لجنة المناقشة والحكم

"رئيساً"

الأستاذ الدكتور / طارق رضوان محمد رضوان

أستاذ إدارة الموارد البشرية

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية التجارة – جامعه طنطا

"عضواً"

الدكتور / رمضان السيد معن

الأستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة – جامعة طنطا

"مشرفاً"

الدكتور / سامح عبد المنعم سراج

المدرس بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة طنطا

تاريخ المناقشة ١٨ / ٦ / ٢٠٢٥

قرار اللجنة:

قرار مجلس الكلية وتاريخه:

إهداء

إلى من سهرت الليالي من أجلنا، إلى منبع الدفء في حياتنا، إلى من وضعت
الجنة تحت قدميها، إلى من كان دعائها سر نجاحنا

"أما الحبيبة"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من نحمل اسمه بكل عزة وافتخار
إلى من دفعنا في طريق النجاح

"أبانا الحبيب"

إلى عنوان الإخاء والوفاء والمحبة، إلى من جعلهم الله ذخرا وسندا لنا
"أشقائنا الأحباب"

إلى من أناروا لنا الطريق في سبيل تحصيل العلم والمعرفة
"أساتذتنا الكرام"

إلى من تذوقنا معهم أجمل اللحظات، إلى من نجدهم عندما
نحتاجهم

"زملائنا وأصدقائنا دفعة ٢٠٢٥"

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته ونحمد الله حمدا وشكرا وتعظيما أن هدانا ويسر لنا أمرنا وأعاننا على إنجاز هذه الرسالة. وما توفيقنا إلا بالله.

والصلاة والسلام على أفضل الخلق وسيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

واهتداء بهدى النبي صلى الله عليه وسلم في قوله " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة ونخص بالذكر **الدكتور / سامح عبد المنعم سراج** - المدرس بقسم إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة طنطا، على ما قدمه لنا من عون صادق، فلم يبخل علينا بعلمه وتوجيهاته وجهده ووقته أثناء الإشراف على البحث، كما كان لمساندته المعنوية عظيم الأثر على استمرارنا وتقديمنا العلمي.

كما نتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور / طارق رضوان محمد رضوان** أستاذ إدارة الموارد البشرية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية التجارة جامعة طنطا، وكذلك **الدكتور / رمضان السيد معن** الأستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة - لتكرم سيادتهم بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على مشروع البحث، فلم منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان، وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء هيئة التدريس بالكلية أساتذتنا الذين تعلمنا على أيديهم ونهلنا من خبراتهم فلم كل الاحترام والتقدير والوفاء بالجميل أساتذتنا الكرام رسلاً للعلم والأخلاق.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله ولي التوفيق

الباحثين

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١١	الفصل الأول الإطار العام
١٢	المبحث الأول: مشكلة واهداف البحث
١٣	المقدمة
١٤	أولاً: مشكلة البحث
١٤	ثانياً: أهداف البحث
١٥	ثالثاً: أهمية البحث
١٧	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
١٨	المقدمة
١٨	أولاً: الدراسات التي تناولت التمويل الأخضر
٢١	ثانياً: الدراسات التي تناولت التمويل الأخضر
٢٤	ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة
٢٥	رابعاً: على الدراسات السابقة والفجوة المحلية
٢٧	الفصل الثاني: التمويل الأخضر
٢٨	المقدمة
٢٩	أولاً: مفهوم التمويل الأخضر
٣٠	ثانياً: أهمية التمويل الأخضر
٣٠	ثالثاً: أبعاد التمويل الأخضر
٣١	رابعاً: أنواع التمويل الأخضر

الموضوع	رقم الصفحة
خامسا: مجالات التمويل الأخضر	٣٣
سادسا: آليات تطبيق التمويل الأخضر	٣٣
الفصل الثالث: التنمية المستدامة	٣٦
المقدمة	٣٧
أولا: مفهوم التنمية المستدامة	٣٨
ثانيا: أهمية التنمية المستدامة	٣٩
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة	٣٩
رابعا: أبعاد التنمية المستدامة	٤٠
خامسا: المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة	٤١
سادسا: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة	٤٢
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية والتحليل الوصفي	٤٤
المبحث الأول: الدراسة الميدانية	٤٥
المقدمة	٤٦
أولا: فروض البحث	٤٦
ثانيا: متغيرات البحث وكيفية قياسها	٤٨
ثالثا: مجتمع وعينة البحث	٤٨
رابعا: حدود البحث	٤٩
خامسا: طرق جمع البيانات	٤٩
سادسا: منهجية البحث	٥٠
سابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة	٥٠
المبحث الثاني: التحليل الوصفي	٥١
أولا: التحليل الإحصائي الوصفي للتمويل الأخضر	٥٢
ثانيا: التحليل الإحصائي الوصفي للتنمية المستدامة	٦٦
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	٧٢

٧٣	أولاً: النتائج
٧٥	ثانياً: التوصيات
٧٦	قائمة المراجع
٧٧	أولاً: المراجع العربية
٨٠	ثانياً: المراجع الأجنبية
٨٢	قائمة الملاحق
٨٣	ملحق (١) قائمة الاستقصاء

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول
٤٩	جدول (٤-١): متغيرات البحث وكيفية قياسها والترميز الخاص بها
٥٠	جدول (٤-٢): إحصائية عددية بإجمالي عدد العاملين بفروع البنك الأهلي بمدينة طنطا
٧٦	جدول (٤-٣): توصيات البحث وآلية تنفيذها وجهة التنفيذ

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الشكل
٤٧	الشكل (٤-١): العلاقة بين متغيرات البحث وفروضه
٥٢	الشكل رقم (١): يوضح الجنس
٥٢	الشكل رقم (٢): يوضح سنوات الخبرة

٥٣	الشكل رقم (٣): يوضح الدرجات الوظيفية
٥٣	الشكل رقم (١-١): يوضح التزام البنك بسياسات الإستثمار في الطاقة المتجددة
٥٤	الشكل رقم (٢-١): يوضح تشجيع البنك على الإستثمار في الطاقة المتجددة التي لا تؤثر على الصحة والبيئة
٥٤	الشكل رقم (٣-١): يوضح حرص البنك على دعم الشركات لإقامة مشروعاتها الصديقة للبيئة
٥٥	الشكل رقم (٤-١): يوضح سعى البنك الى دعم مشروعات الدولة في مجال الطاقة المتجددة
٥٥	الشكل رقم (٥-١): يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الأول
٥٦	الشكل رقم (١-٢): يوضح مساهمة البنك في تمويل المشاريع التي توفر الطاقة المستدامة
٥٦	الشكل رقم (٢-٢): يوضح إهتمام البنك في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة
٥٧	الشكل رقم (٣-٢): يوضح سعى البنك لمنح تسهيلات انتمائية للمشروعات التي توفر خدمات مستدامة لأفراد المجتمع
٥٧	الشكل رقم (٤-٢) يوضح يتزايد حجم معاملات البنك في مجال البنية التحتية المتجددة بعد توجه الدولة لدعم تلك المشروعات
٥٨	الشكل رقم (٥-٢): يوضح يستفيد البنك من مبادرات الجهاز المصرفي لدعم البنية التحتية المستدامة
٥٨	الشكل رقم (٦-٢): يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الثاني
٥٩	الشكل رقم (١-٣): يوضح تمويل البنك المشروعات الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا الخضراء في أعمالها
٥٩	الشكل رقم (٢-٣): يوضح مساهمة البنك في تمويل الإنتاج النظيف والطاقة الأقل ضرر للبيئة
٦٠	الشكل رقم (٣-٣): يوضح عمل البنك على الاستثمار في مشاريع تدعم عمليات إعادة تدوير النفايات والمياه
٦٠	الشكل رقم (٤-٣): يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الثالث
٦١	الشكل رقم (١-٤): يوضح تبني البنك الاستثمارات التي تسهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع
٦١	الشكل رقم (٢-٤): يوضح مساهمة البنك في دعم المنظمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي في المجتمع
٦٢	الشكل رقم (٣-٤): يوضح مساهم البنك في تنفيذ ودعم استثمارات تحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية المالية لأفراد المجتمع

٦٢	الشكل رقم (٤-٤): يوضح سعى البنك لتنفيذ مشروعاته في دعم المناطق الأولى بالرعاية
٦٣	الشكل رقم (٤-٥): يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الرابع
٦٣	الشكل رقم (٥-١): يوضح سعى البنك للحصول على تمويل مناسب للسندات الخضراء الخاصة به
٦٤	الشكل رقم (٥-٢): يوضح منح البنك المستثمرين الذين لديهم سندات خضراء تمويل مناسب لإستثمارهم
٦٤	الشكل رقم (٥-٣): يوضح حصول البنك على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة
٦٥	الشكل رقم (٥-٤): يوضح حصول البنك على التسهيلات المناسبة لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة
٦٥	الشكل رقم (٥-٥): يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الخامس
٦٦	الشكل رقم (٦-١): يوضح عمل التنمية المستدامة على إستغلال موارد البيئة الطبيعية
٦٦	الشكل رقم (٦-٢): يوضح مساعدة التنمية المستدامة على تنمية الحرف والفنون والتراث
٦٧	الشكل رقم (٦-٣): يوضح عمل التنمية المستدامة على التكامل بين الجوانب الإجتماعية، والبيئية، والإقتصادية
٦٧	الشكل رقم (٦-٤): يوضح تحقيق التنمية المستدامة تلبيّة احتياجات الحاضر والمستقبل
٦٨	الشكل رقم (٦-٥): يوضح عمل التنمية المستدامة على ضمان إستمرارية الديموقراطية
٦٨	الشكل رقم (٦-٦): يوضح تعزيز التنمية المستدامة الوعى البيئي لدى أفراد المجتمع
٦٩	الشكل رقم (٦-٧): يوضح تحقيق التنمية المستدامة العدالة والمساواة
٦٩	الشكل رقم (٦-٨): يوضح عمل التنمية المستدامة على توفير الرعاية الصحية
٧٠	الشكل رقم (٦-٩): يوضح عمل التنمية المستدامة على المحافظة على المسطحات المائية من التلوث
٧٠	الشكل رقم (٦-١٠): يوضح تعمل التنمية المستدامة على رفى الفرد والمجتمع
٧١	الشكل رقم (٦-١١): يوضح متوسط الآراء الخاصة بالمتغير التابع

الفصل الأول: الإطار لعام المبحث

المبحث الأول: مشكلة وأهداف البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مشكلة واهداف البحث

المقدمة

أولاً: مشكلة البحث

ثانياً: أهداف البحث

ثالثاً: أهمية البحث

المبحث الأول مشكلة وأهداف البحث

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات كبيرة في مختلف المجالات، لا سيما في مجالي الاقتصاد والبيئة، حيث أفرز النمو الاقتصادي السريع تحديات بيئية متزايدة تمثلت في التغيرات المناخية، والتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية، ومع تصاعد هذه التحديات برزت الحاجة الملحة إلى نماذج تنموية جديدة توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وفي هذا السياق، برز التمويل الأخضر كأداة فعالة لدعم التحول نحو اقتصاد مستدام، حيث يهدف إلى تمويل المشاريع والمبادرات التي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب العائد الاقتصادي، فالتمويل الأخضر لا يقتصر على كونه آلية لتوفير الموارد المالية، بل يمثل وسيلة إستراتيجية لتحقيق التحول الهيكلي نحو التنمية المستدامة، من خلال دعم الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتطوير البنية التحتية الخضراء، كما أن التمويل الأخضر يعرف بأنه مجموعة من الآليات والأدوات المالية التي تهدف إلى تمويل المشاريع الاقتصادية التي تراعي الجوانب البيئية وتسهم في تقليل الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي على البيئة، وبهذا المعنى فإن التمويل الأخضر يمثل جسرا بين الأهداف البيئية والإقتصادية، ويعد ضرورة في ظل الإلتزامات الدولية بمكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أقرتها الأمم المتحدة (الدليمي، ٢٠٢١) وتعد التنمية المستدامة مفهوما أساسيا في العصر الحديث، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لضمان تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وقد إكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في السياسات الاقتصادية العالمية، خاصة بعد إطلاق الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الخطيب، ٢٠٢٠)

ولقد أدركت العديد من الدول أهمية التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، فسعت إلى إدماج السياسات البيئية ضمن إستراتيجياتها الاقتصادية والمالية، حيث أن التمويل الأخضر يمثل أحد محاور الاقتصاد المستدام الذي يعكس تداخلا متزايدا بين الاستقرار البيئي والنمو الاقتصادي، ويستند التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة إلى عدة مبادئ أساسية، أبرزها: توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة

ذات التأثير الإيجابي على البيئة، والحد من تمويل المشاريع الضارة بيئياً، وتشجيع الإفصاح البيئي من قبل الشركات والمؤسسات المالية، كما يسهم التمويل الأخضر في تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتحقيق مرونة اقتصادية أعلى في مواجهة التغيرات المناخية (الساعدى، ٢٠١٩).

أولاً: مشكلة البحث

أصبحت التحديات البيئية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر من أكثر القضايا إلحاحاً على جدول أعمال صانعي السياسات، لا سيما في ظل تزايد حدة التغيرات المناخية، وتلوث الهواء والمياه، وارتفاع مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة، إضافة إلى إستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور الأنظمة البيئية، ولعل أحد أبرز مظاهر هذا التحول هو إدراك المجتمع الدولي بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون هدفاً قائماً بذاته إذا لم يراع الأبعاد البيئية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه الإطار الشامل الذي يعنى بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية، وفي إطار السعى لتحقيق هذا النوع من التنمية برز مفهوم التمويل الأخضر كإحدى الآليات الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو أنشطة ومشروعات تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية، وبعد التمويل الأخضر اليوم من الركائز الأساسية للإقتصاد المستدام إذ يمثل نقطة الالتقاء بين أهداف التمويل التقليدي ومتطلبات الحفاظ على البيئة، ورغم الأهمية المتزايدة لهذا النوع من التمويل على الساحة العالمية، إلا أن تطبيقاته العملية خاصة في الدول العربية لا تزال تواجه العديد من التحديات والعوائق المؤسسية والتمويلية والتشريعية، وتتبع أهمية تحديد هذه المشكلة من الحاجة الملحة إلى تحليل واقع التمويل الأخضر وتحديد دوره في دعم التحول نحو تنمية مستدامة حقيقية، وفهم الإشكاليات البنوية والتنظيمية التي تحول دون توظيفه بالشكل الأمثل (الزهيري، ٢٠٢١).

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل التالي:

"ما هو دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة"

ثانياً: أهداف البحث

إن الهدف الرئيسي للبحث هو التعرف على دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة " وذلك من خلال بعض الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد المفاهيم الأساسية للتمويل الأخضر، وتوضيح علاقته بالمفاهيم المتصلة مثل الإقتصاد الأخضر، والتمويل المستدام.

٢- تحليل العلاقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة من خلال إستعراض كيفية مساهمة أدوات التمويل الأخضر في دعم الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

٣- التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل التمويل الأخضر، سواء كانت تشريعية أو مؤسسية أو مالية أو تتعلق بنقص الوعي والمعرفة لدى المستثمرين والجهات التمويلية.

٤- إقتراح سياسات وآليات فعالة لتعزيز دور التمويل الأخضر في دعم مشاريع التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي.

ثالثا: أهمية البحث.

تبرز أهمية هذا البحث من الإضافات التي يمكن أن يقدمها من الناحيتين العلمية والتطبيقية كالآتي:

الأهمية العلمية

١- تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالربط بين مفاهيم التمويل الأخضر والتنمية المستدامة، خاصة في السياقات العربية التي لا تزال تعاني من محدودية في الدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال.

٢- توضح الدراسة الأطر النظرية لمفاهيم التمويل الأخضر والتنمية المستدامة، وتساهم في تنظيم العلاقة بين أدوات التمويل الأخضر ومجالات التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر أساسا نظريا يمكن الرجوع إليه في أبحاث لاحقة.

٣- تبرز الدراسة أهمية تكامل التخصصات، من خلال الربط بين الاقتصاد والتمويل من جهة، والبيئة والتنمية من جهة أخرى، وهو ما يعزز من الفهم متعدد التخصصات الموضوعات الاستدامة.

٤- تعد الدراسة دافعا للباحثين والمهتمين بمجالات التمويل والسياسات البيئية للتوسع في دراسة موضوع التمويل الأخضر، واستكشاف أدواته وتحدياته وإمكانياته في السياقات المحلية والإقليمية.

الأهمية التطبيقية

- ١- تهدف الدراسة إلى وضع حلول واقعية قابلة للتطبيق تساعد متخذي القرار على تطوير سياسات تمويلية وتشريعية داعمة للتحويل نحو الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
 - ٢- تقدم الدراسة رؤى وأدوات يمكن أن تستفيد منها البنوك والمؤسسات المالية في إعادة هيكلة إستراتيجياتها التمويلية لتشمل الاعتبارات البيئية والاجتماعية بما يعزز دورها التنموي.
 - ٣- تسلط الدراسة الضوء على المعوقات التي تحول دون فاعلية التمويل الأخضر، مثل ضعف الإطار التشريعي، وقلة الوعي البيئي، وغياب الحوافز، مما يساعد على معالجتها بشكل منهجي.
 - ٤- تظهر الدراسة أهمية التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية من أجل توجيه الاستثمارات نحو مشاريع خضراء تعزز من جودة الحياة وتدعم الاقتصاد الوطني.
 - ٥- تسهم نتائج الدراسة في رفع مستوى الوعي البيئي والمالي لدى المستثمرين، مما يشجعهم على تبني أدوات التمويل الأخضر وتوجيه رؤوس أموالهم نحو مشاريع تحقق عائدا ماليا وبيئيا في أن واحد.
- وبعد أن تناول الباحثين مشكلة البحث وأهدافه وأهميته سوف يقوم الباحثين في المبحث الثاني بعرض الدراسات السابقة الخاصة بمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة

أولاً: الدراسات التي تناولت التمويل الأخضر
ثانياً: الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة
ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل
الأخضر والتنمية المستدامة
رابعاً: التعليق على الدراسات السابقة و الفجوة
البحثية

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

للدراستات السابقة أهمية كبرى في تكوين الإطار الفكرى والمرجعي للبحث حيث تناول عدد كبير من الباحثين والأكاديميين موضوع البحث من عدة زوايا مختلفة وفيما يلي عرض لبعض الدراستات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ذلك بهدف الإفادة من الإجراءات المنهجية والأدب النظري وسنعرضها كالتالي:

أولاً: الدراستات التي تناولت التمويل الأخضر.

ثانياً: الدراستات التي تناولت التنمية المستدامة.

ثالثاً: الدراستات التي تناولت العلاقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة.

رابعاً: التعليق على الدراستات السابقة والفجوة البحثية.

أولاً: الدراستات التي تناولت التمويل الأخضر

١- دراسة (عثمان، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى تحديد تطور مفهوم وأهمية البنوك الخضراء ودورها الوسيط في التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتشجيع الإستثمار المستدام بيئياً والمسؤول اجتماعياً، كما هدفت إلى تحديد الإرشادات والمبادرات الدولية في مجال تبنى الممارسات المصرفية الخضراء ومراحل وإستراتيجيات تبنى تلك الممارسات ودورها في تحقيق جوانب إستدامة وتحقيق هدف الربح مع المسؤولية وإعداد إطار للإفصاح والتقرير عن تبنى تلك الممارسات المصرفية الخضراء، وتمثلت عينة الدراسة في العاملين والمديرين في البنوك العاملة في مصر، وركزت الدراسة على الإستدامة المالية وإستدامة الأداء ومن مقاييسه (تأثر المناخ والتلوث البيئي والإنتاجية والموارد الطبيعية والحفاظ عليها).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بالرغم من أن البنوك الخضراء وسيلة فعالة لتحقيق الإستدامة في المستقبل إلا أنها في الدول النامية متأخرة في هذا المجال مقارنة بنظيراتها في الاقتصاديات المتقدمة.

- يلعب القطاع المصرفي من خلال ما يعرف بالبنوك الخضراء وتبنى الممارسات المصرفية الخضراء الصديقة للبيئة دور الوسيط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتشجيع الإستثمار المستدام بيئياً والمسؤول اجتماعياً وجعل الصناعات تنمو بشكل أخضر واستعادة البيئة الطبيعية.

- عدم وجود فروق معنوية بين إدراك معدي القوائم المالية ومديري البنوك لآثار التقرير والإفصاح عن تبني الممارسات المصرفية الخضراء والصدقية للبيئة.
- وجود تأثير موجب للتقرير والإفصاح عن تبني الممارسات المصرفية الخضراء والصدقية للبيئة على مؤشرات أداء استدامة البنوك العاملة في البيئة.

٢- دراسة (السلخ & بلقاسم، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الأخضر من خلال معرفة مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيميمون في تمويل الإستثمار الأخضر مع تحديد الصعوبات التي تواجه تمويل الإستثمار الأخضر على مستوى البنك.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الجزائر لاتزال متأخرة في مجال التمويل الأخضر والتنمية المستدامة وأن جهود الدولة الجزائرية في تبني الإستثمار الأخضر لاتزال ضعيفة، ويرجع ذلك إلى ضعف الأدوات التنظيمية والتشريعية والاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية.
- أن الجهود المبذولة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية غير كافية في تمويل الإستثمار الأخضر ويرجع ذلك إلى تخوف البنك في تمويل إستثمارات ذات مخاطر.

٣- دراسة (حمدي & سلكة، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل الأخضر على البيئة، كما هدفت الدراسة إلى الحفاظ على البيئة والحفاظ على مكوناتها بسبب الآثار السلبية الناجمة عن الاستعمال غير العقلاني للأدوات في الأنشطة اليومية للأفراد، وركزت الدراسة على تأثير التمويل الأخضر على البيئة ومن مقاييسه (المناخ وتأثره بالمشاريع، وتأثير البيئة بمشاريع التمويل الأخضر، والتلوث البيئي) وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من مشاريع التمويل الأخضر ودورها في تقليل التلوث البيئي ومنها مشاريع البناء الأخضر، ومشاريع الإستثمار في السندات الخضراء، ومشاريع الزراعة الجديدة، ومشاريع معالجة النفايات الطبية، وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة.

٤- دراسة (إسكندر، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الأخضر ومقاييسه النمو الاقتصادي والإستقرار المالي، وحجم التلوث البيئي ودوره في تحقيق الاستدامة المالية، وتمثلت عينة الدراسة في (٤٥) من العاملين ببنك الموصل للتنمية والإستثمار وبنك جيهان الإسلامي بالعراق، وركزت الدراسة على المتغير التابع وهو الاستدامة المالية ومن مقاييسه (التخطيط المالي الإستراتيجي وتنويع الدخل، والإدارة المالية السليمة، والسيولة، والتكامل المالي السليم، ونسبة رأس المال التكنولوجي).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن للتمويل الأخضر دور مهم في تحقيق الإستدامة المالية.
- يوجد علاقات ارتباط وتأثير معنوى بين التمويل الأخضر وأبعاده وبين تحقيق الاستدامة المالية.

٥- دراسة (بن رجدال & زيدان، ٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التمويل الأخضر على المؤسسات الناشئة الخضراء التي تعتمد في إنتاجها على الأساليب الصديقة للبيئة، كما هدفت إلى توضيح أثر التمويل الأخضر على مستوى السيولة بالشركة ومقدار الإنتاجية والأداء المالي للشركة، وتمثلت عينة الدراسة في المؤسسات الناشئة الخضراء في ألمانيا، وركزت الدراسة على أثر التمويل الأخضر على المؤسسات الناشئة الخضراء في الإقتصاد الأخضر ومقاييسه السيولة، والأداء المالي للشركة والإنتاجية، والعائد على الإستثمار، ونمو الناتج المحلي الإجمالي).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الشركات الناشئة الخضراء تمثل جزءا كبيرا من جميع الشركات في ألمانيا.
- أن الحكومة تركز جهودها لتوفير بيئات خصبة تساعد على نمو هذه المؤسسات من خلال قوانين تضبطها في السوق ومساعدة مخصصة للشركات الناشئة في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث عملت الحكومة كمشتري رئيسي والشركات كمشتريين ثانويين بالإضافة إلى منح المنح ورأس المال المختلط لدعم وتحفيز النشاط الأخضر والتنمية الخضراء.
- كذلك تعمل الجامعات الألمانية كمنصة إنطلاق مهمة للأفكار البيئية، ومساعدة ما يقرب من ثلث جميع الشركات الناشئة الخضراء في قطاع البحث والتطوير.

٦- دراسة (محمود، ٢٠٢٣)

سعت الدراسة إلى معرفة أدوات التمويل الأخضر والتي تتعلق به وعلى رأسها السندات الخضراء، كذلك تحديد مفهوم التنمية المستدامة وفقا للأهداف التنموية العالمية لعام ٢٠٣٠ وتسليط الضوء على المزايا الإقتصادية المتوقعة من التحول الأخضر بالقارة الأفريقية مع التركيز على أهم التجارب الأفريقية في مجال الإقتصاد والتمويل الأخضر، وركزت الدراسة على التنمية المستدامة وأهدافها ومن مقاييسها (تعزيز الإنتاج، وتقليل الفجوة بين العرض والطلب للمياه، وتحقيق الاستمرارية في العملية الإنتاجية، ومستوى رفاهية الانسان، والمحافظة على التنوع والتوازن البيولوجي).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن إيجابيات التمويل الأخضر تتمثل في عوامل عدة منها: المساهمة في الحد من مشكلة إنعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، ونمو الإقتصاد، وتوفير العمل اللائق، ويوفر التمويل الأخضر الأموال اللازمة للإستثمار في مجال الزراعة، والحفاظ على الصحة العامة في أفريقيا، والحد من فجوة العرض والطلب على المياه، وتعزيز استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة.
- يساعد التحول الإقتصادي الأخضر في أفريقيا على خلق فرص العمل والحفاظ على الغابات كأحد مصادر الثروة الطبيعية للقارة والتنمية الحضرية وجذب الاستثمار.

٧- دراسة (تهامي، ٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير التمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البيئة التحتية المستدامة الإستثمار في الطاقة المتجددة، الإستثمار الإجتماعي، تمويل التكنولوجيا الخضراء) على أداء المنظمات، وتحديد تأثير الإستدامة المالية بأبعادها (تنوع الدخل، والتخطيط المالي الإستراتيجي، والإدارة المالية السليمة، ودرجة السيولة، والتكامل المالي المستدام) على الأداء المالي والتشغيلي والبيئي للمنظمات وتحديد وقياس الدور الوسيط للإستدامة المالية في العلاقة بين التمويل الأخضر وأداء المنظمات، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة وتلك الشركات تنتمي لقطاع يحظى باهتمام كبير من جانب المنظمات والهيئات الدولية والمحلية ويبلغ عددها في مصر حتى الآن ٦٤ شركة وفقا لإحصائيات وزارة الكهرباء والطاقة ٢٠٢٢ ، وقامت الباحثة باختيار شركة بطريقة عشوائية من الشركات الموجودة بمحافظة الشرقية والمنوفية والقليوبية والقاهرة والجيزة، وتم الاعتماد على الأسلوب الاحصائي نماذج المعادلات الهيكلية SEM بواسطة برنامج 25. ANOVA.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الإستدامة المالية لها دور في العلاقة بين التمويل الأخضر والأداء المالي والتشغيلي والبيئي للمنظمات.
- أن التمويل الأخضر يعزز الأداء المالي والتشغيلي والبيئي للمنظمات، ولكن الإستدامة المالية تزيد من التأثير الإيجابي لهذه العلاقة.

ثانيا الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة

١- دراسة (Nguyen& Ngo, 2021)

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التقدم التكنولوجي وكذلك المسؤوليات البيئية والاجتماعية والحوكمة تجاه أهداف التنمية المستدامة، كذلك معرفة الدور المعتدل للسلسلة التوريد في العلاقة بين التقدم التكنولوجي وأهداف التنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن التقدم التكنولوجي والمسؤوليات البيئية والاجتماعية لها علاقة إيجابية بأهداف التنمية المستدامة الصغيرة والمتوسطة في فيتنام.
- أن سلسلة التوريد تخفف بشكل كبير العلاقة بين التقدم التكنولوجي وأهداف التنمية المستدامة.
- إتمدت الدراسة بشكل أساسي على البعد التكنولوجي والبعد الاجتماعي والبيئي.

٢- دراسة (الزيادات & آخرون، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تلبية البنوك الإسلامية لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وتمثلت عينة الدراسة في (٢٣٠) موظف في البنوك الإسلامية الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي، وتحليل الانحدار.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن تطبيقات التمويل الإسلامي تؤثر بشكل مباشر على جوانب التنمية المستدامة من خلال توفير الاستقرار الاجتماعي والنهوض بالاقتصاد وبالحركة التجارية.
- أن تطبيقات التمويل الإسلامي تساهم في التنمية البيئية كونها لا تسمح بالمعاملات التي تؤدي إلى الضرر والإسراف في الموارد.
- أن تطبيقات التمويل الإسلامي لها أهمية وصلة بأبعاد التنمية المستدامة وإذا استخدمت الاستخدام الأمثل فإنها تحقق التنمية المستدامة.

٣- دراسة (شعبان، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور عملية التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول العربية، وتم اعتماد خمسة أبعاد للتحول الرقمي وهي (الإبتكار، والأعمال الرقمية والأسس الرقمية، والمواطن الرقمي والحكومة الرقمية، كما تم اعتماد أربعة أبعاد للتنمية المستدامة وهي البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد التكنولوجي)، وتمثل مجتمع الدراسة في الدول الرائدة في الخليج والدول الواعدة رقمياً، وتم استخدام (SPSS) لتحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الدول محل الدراسة.

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وجودة الحياة في الدول محل الدراسة.
- عدم وجود علاقة بين التحول الرقمي والمساهمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة.

4- دراسة (Othman, ٢٠٢٢)

سعت الدراسة إلى التعرف على مستوى أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي، وتمثلت عينة الدراسة في البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت وعمان، والأردن والسودان خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن ممارسات التمويل للبنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية تساهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إن برامج الإفصاح الإلزامي التي وضعتها الدول تعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية ولها أثر إيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أن البنوك الإسلامية لعبت دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت، وعمان والأردن، والسودان.

٥- دراسة (محمد & مبارز، ٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى فهم دور تقنية التحول الرقمي في تحسين التنمية المستدامة باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية ودوره في الجامعات الخاصة في مصر، وذلك من خلال معرفة واقع تطبيق التحول الرقمي في تقييم الأداء في الجامعات لتحسين التنمية المستدامة، وكذلك التعرف على متطلبات التطبيق للتحول الرقمي، وتحديد العلاقة بين متطلبات عملية التحول الرقمي بأبعاده (فهم التحول الرقمي، إستراتيجية التحول الرقمي، وضع إطار التحول الرقمي) وتحسين التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي البعد البيئي)، ومعرفة العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها (البعد المالي، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو) وتحسين التنمية المستدامة، وتحديد دور أساليب المحاسبة الإدارية في العلاقة بين التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة الجامعات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مستويات واقع التحول الرقمي ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الخاصة متوسطة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متطلبات التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة.

- وجود علاقة جوهريّة بين أبعاد متطلبات التحول الرقمي وأبعاد بطاقة الأداء المتوازن.
- وجود علاقة ذات دلالة جوهريّة بين أبعاد التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة في ظل بطاقة الأداء المتوازن كمتغير وسيط.

٦- دراسة (عباس، ٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر التحول الرقمي على تفعيل دور المراجعة الداخلية وإنعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتمثلت عينة الدراسة في (١٥٠) من المراجعين الداخليين في الشركات التي شاركت في مبادرة تحديث الصناعة والمتمثلة في شركات صناعة الأدوية، وشركات صناعة الأسمدة، وشركات صناعة الحديد والصلب.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود أثر لتطبيق تقنيات التحول الرقمي في المنظمات الصناعية على تطور أنشطة المراجعة في هذه المنظمات.
- وجود دور لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في تحسين العمليات التشغيلية وربط الإنتاج برغبات العملاء والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة.

٧- دراسة (القحطاني، ٢٠٢٣)

سعت الدراسة إلى التعرف على دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة داخل إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وإعتمدت الدراسة على أبعاد التحول الرقمي (الأسس الرقمية، الابتكار الرقمي، الحكومات الرقمية، الأعمال الرقمية، المواطن الرقمي)، وأبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد التكنولوجي)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن التحول الرقمي بأبعاده يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، وأعتبر التحول الرقمي حجر الأساس في تعزيز التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- أن هناك دوراً للتحول الرقمي في تحسين أداء المنظمات وتوفير فرص أعلى للتنمية المستدامة.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة

١- دراسة (عبد الباسط & عبد المنعم، ٢٠٢٢)

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة في مصر من خلال دراسة تأثير الاستثمارات الخضراء على النمو الاقتصادي والحد من الفقر كأحد أبعاد التنمية المستدامة، وإستكشاف

آليات تمويل الإستثمار الأخضر بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة و الاستفادة من تجربة دولة الإمارات باعتبارها من التجارب الفعالة في تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة والإستثمار الأخضر، وتمثلت عينة الدراسة في (٥٠) من العاملين بشركة جرين باور بمحافظة أسيوط وهي شركة متخصصة في مجال الطاقة المتجددة، وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأخضر والنمو الاقتصادي والحد من الفقر.
- تشير الدراسة إلى أن مصر تمتلك الموارد والآليات اللازمة لدعم وتمويل الإستثمارات الخضراء
- هناك إمكانية للاستفادة من التجربة الإماراتية وتطبيق سياسات مماثلة في مصر.

٢- دراسة (على & جمال، ٢٠٢٤)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الإلتزام الأخضر على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، من خلال قياس العلاقة بين حجم التمويل الأخضر والنتائج المحلي الإجمالي للمحافظات المصرية، وتحليل تأثير عدد المشروعات الخضراء الممولة على التنمية المستدامة، وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإلتزام الأخضر والتنمية المستدامة.
- أن زيادة حجم التمويل للمشروعات الخضراء في المحافظات المصرية بنسبة ١٠٪ يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة بنسبة ٠,٢٪.
- أن زيادة عدد المشروعات الخضراء في المحافظات المصرية بنسبة ١٠٪ يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة بنسبة ٠,٠٩٪.

رابعاً: التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

- ١- أكدت الدراسات السابقة على أهمية التمويل الأخضر في منظمات الأعمال (عثمان، ٢٠١٨ السليخ & بلقاسم، ٢٠١٩ حمدي & سلعة، ٢٠٢٠؛ إسكندر، ٢٠٢١؛ بن رجدة & زيدان ٢٠٢٣؛ محمود ٢٠٢٣؛ تهايم، ٢٠٢٣).
- ٢- أكدت الدراسات السابقة على أهمية التنمية المستدامة وتأثيرها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية (Nguyen& Ngo,2021)؛ الزيادات & وآخرون، ٢٠٢١؛ شعبان، ٢٠٢١؛ Othman,2022 محمد & مبارز ٢٠٢٣؛ عباس، ٢٠٢٣؛ القحطاني، ٢٠٢٣)

- ٣- أكدت الدراسات السابقة على أهمية العلاقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة (عبد الباسط & عبد المنعم، ٢٠٢٢; على & جمال، ٢٠٢٤).
- ٤- **الفجوة البحثية:** من استقراء الدراسات السابقة يتضح قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة على حد علم الباحثين.

الفصل الثاني: التمويل الأخضر

المقدمة

- أولاً: مفهوم التمويل الأخضر.
- ثانياً: أهمية التمويل الأخضر.
- ثالثاً: أبعاد التمويل الأخضر.
- رابعاً: أنواع التمويل الأخضر.
- خامساً: مجالات التمويل الأخضر.
- سادساً: آليات تطبيق التمويل الأخضر.

الفصل الثاني

التمويل الأخضر

المقدمة

بعد التمويل الأخضر من الركائز الأساسية التي يركز عليها الاقتصاد الحديث، في ظل تصاعد التحديات البيئية العالمية، وازدياد الحاجة إلى نماذج تنموية تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، إذ أصبح من الضروري اليوم اعتماد سياسات مالية تدعم المشروعات والمبادرات الصديقة للبيئة، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل الذي يجمع بين الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، فالتمويل الأخضر لا يقتصر على كونه مجرد أداة مالية بل هو توجه إستراتيجي طويل الأمد يسهم في إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات تقلل من الانبعاثات الضارة، وتحد من التغير المناخي، وتعزز من كفاءة استخدام الموارد، كما أنه يشكل محفزا قويا لتحويل الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى أنشطة أكثر إستدامة من خلال اعتماد تقنيات نظيفة، وبنى تحتية ذكية، وعمليات إنتاج تراعي المعايير البيئية والاجتماعية، لذلك تسعى العديد من الدول لا سيما تلك التي تواجه تحديات في مجالات الطاقة والمياه والتصحر، إلى إدماج التمويل الأخضر ضمن سياساتها الاقتصادية والمالية، سعيا لتحفيز الإستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والزراعة الذكية ، وفي هذا الإطار تظهر أهمية قيام الحكومات بوضع أطر تشريعية وتنظيمية واضحة للتمويل الأخضر، إلى جانب بناء القدرات المؤسسية والمالية التي تمكن من تطبيقه بفعالية وإستدامة، وعليه فإن تحقيق الاستفادة القصوى من التمويل الأخضر يتطلب بيئة متكاملة من السياسات التحفيزية والحوكمة الرشيدة والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تفعيل أدوات المتابعة والتقييم القياس الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الممولة (شاهين، ٢٠٢٠)

ونظرا لأهمية التمويل الأخضر قام الباحثين بتخصيص هذا الفصل لتوضيح الإطار النظري للتمويل الأخضر من خلال:

أولاً: مفهوم التمويل الأخضر.

ثانياً: أهمية التمويل الأخضر.

ثالثاً: أبعاد التمويل الأخضر.

رابعاً: أنواع التمويل الأخضر.

خامسا مجالات التمويل الأخضر.

سادسا: آليات تطبيق التمويل الأخضر.

أولاً: مفهوم التمويل الأخضر

عرف (رمضان & آخرون، ٢٠١٩) التمويل الأخضر بأنه "طريقة جديدة تقوم على تجميع رأس المال الخاص وإصدارها في شكل منتجات مالية (القروض الأسهم، سندات) موجهة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة ، وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية".

وعرف (أبو غنيمه، ٢٠١٩) التمويل الأخضر بأنه توفير الأموال اللازمة لدعم المشاريع والأنشطة التي تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ويشمل ذلك تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، وكفاءة استخدام الطاقة.

كما عرف (شاهين، ٢٠٢٠) التمويل الأخضر بأنه "توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والأنشطة التي تحقق التنمية المستدامة، من خلال تمويل المشروعات البيئية مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والمباني الخضراء".

بينما عرف (العتيبي، ٢٠٢١) التمويل الأخضر بأنه "وسيلة لتحفيز الابتكار في المنتجات والخدمات المالية، حيث يتم تصميم أدوات مالية جديدة مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة لدعم المشاريع الصديقة للبيئة".

وعرف (الرفاعي، ٢٠٢٢) التمويل الأخضر بأنه "أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حلول مالية مستدامة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى المساهمة في التنمية البيئية".

وعرف (محمد، ٢٠٢٢) التمويل الأخضر بأنه "يشير إلى التوجه بالقضايا البيئية وإتجاه البنوك نحو سلوكيات أكثر توافقاً مع البيئة (صديقة للبيئة)، وإرتباطاً بها وبالقضايا البيئية والاجتماعية المعاصرة مما يحافظ على الموارد البيئية المختلفة وخاصة النادرة".

بينما عرف (محمود، ٢٠٢٣) التمويل الأخضر بأنه "ذلك التمويل الذي يستهدف المشروعات الاقتصادية التي تحافظ على البيئة ومقدراتها وتقلل النفايات المعرضة لها إلى الحد الأدنى كما تحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة وتسعى إلى تعظيمها في المستقبل".

كما عرف (بن رجدة & زيدان، ٢٠٢٣) التمويل الأخضر بأنه "تمويل المشروعات والمؤسسات الخضراء التي تساهم في تخفيض الانبعاثات كاستخدام الأمثل للموارد البيئية للتخفيف من آثار تغير المناخ،

من خلال توجيه البنوك ومؤسسات التمويل نحو الإقراض الأكثر مراعاة للبيئة الذي يأخذ في الاعتبار البعد البيئي".

ثانياً: أهمية التمويل الأخضر

إزداد الاهتمام بالتمويل الأخضر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة بسبب مراعاتها للمعايير البيئية من خلال التشجيع على تداول المشروعات المستدامة، كاستخدام التقنيات منخفضة الكربون التي من شأنها المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتتمثل أهمية التمويل الأخضر فيما يلي (محمود، ٢٠٢٣،

- نمو الاقتصاد وتوفير العمل اللائق والمساهمة في الحد من مشكلة انعدام الأمن الغذائي.
- يوفر التمويل الأخضر الأموال اللازمة للإستثمار في مجال الزراعة والحفاظ على الصحة العامة.
- الحد من الفجوة بين العرض والطلب على المياه.
- تعزيز استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة يساعد التحول الاقتصادي الأخضر على خلق فرص العمل.

- الحفاظ على الغابات كأحد مصادر الثروة الطبيعية.
- التنمية الحضرية وجذب الاستثمار.
- الحماية من عقبات مشكلة التغير المناخي التي تتعدد خسائرها الاقتصادية.
- الحفاظ على الصحة العامة.
- خفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص العمل لاسيما في قطاعات الزراعة كالطاقات المتجددة.

- إعادة رسم ملامح الأعمال التجارية كالبنية التحتية والمؤسساتية، بحيث تأخذ الجانب البيئي في الاعتبار مما يزيد من حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد.

ثالثاً : أبعاد التمويل الأخضر

تتمثل أبعاد التمويل الأخضر فيما يلي (تهامى، ٢٠٢٣):

- ١- الاستثمار في الطاقة المتجددة
هو قيام المنظمة بالإستثمار في والاعتماد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح كبديل للطاقة التقليدية، وهذا الإستثمار يساعد المنظمة على الاستفادة من تمويلات المؤسسات المالية بتكلفة منخفضة.

٢- تمويل البنية التحتية المستدامة.

هو نوع من أنواع التمويل القائم على تمويل المشروعات التي تروج لمشاريع الطاقة المتجددة أو المشاريع الموفرة للطاقة، وكذلك تمويل المشاريع التي توفر المساعدة لأصحاب الإسكان المتعدد الأسر من خلال منح قروض البناء التي تشمل عمليات التحديث لتحسين كفاءة الطاقة .

٣- تمويل التكنولوجيا الخضراء.

تعتبر عن تمويل وسائل التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة المستندة للإنتاج النظيف وسلاسل التوريد الخاصة بها والتي تعتمد على استخدام الطاقة الأقل ضررا للبيئة .

٤- الإستثمار الاجتماعي.

يعبر عن مدى إلزام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال المساهمة في تمكين الأفراد إقتصاديا والاستجابة لحاجاتهم المجتمعية عبر برامج الكرامة الإنسانية والتكافل الاجتماعي، وتكمن أهداف الاستثمار الاجتماعي في تحقيق أثر اجتماعي وتحقيق عوائد مادية تساعد المنظمات المجتمعية على إستمرار أعمالها وكذلك مساعدة الأفراد على تحولهم إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي والاستقلالية المالية.

٥- تمويل السندات الخضراء.

وهي عبارة عن تمويل نوع من أنواع السندات التي يتم بموجبها تطبيق العائدات فقط على تمويل وإعادة تمويل المشروعات الخضراء الجديدة أو الحالية المؤهلة من أجل وضع علامة على السند بأنه أخضر.

رابعاً: أنواع التمويل الأخضر

يتخذ التمويل الأخضر عدة صور كما ذكرتها مؤسسة التمويل الدولية ويمكن إيجازها بالآتي:

١- التمويل من حيث المدة

يمكن تقسيم التمويل من حيث المدة إلى تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل كالآتي (محمد ، ٢٠٢٢):

أ- التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على سنة عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الإستغلال، والتي لا تتعدى في الغالب سنة، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر بإستمرار أثناء عملية الإنتاج.

ب- التمويل المتوسط الأجل

هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من إستثمارات المؤسسة في رأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى ٥ سنوات.

ج- التمويل الطويل الأجل

هو التمويل الذي يمتد أكثر من خمسة سنوات حيث يكون موجهًا لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وهي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي ومباني.

٢- التمويل من حيث المصدر

يصنف التمويل من حيث المصدر كما يلي (وهذان، ٢٠٢٣):

أ- التمويل الأخضر الداخلي

يقصد بالتمويل الأخضر الداخلي للبنوك هو مجموعة الموارد التي يمكن للبنك الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن الأموال المتحصلة من نشاط البنك وتتمثل أساسًا في التمويل الذاتي.

ب- التمويل الأخضر الخارجي

ويتمثل بالحصول على الأموال من جهات خارجية أخرى كان يكونوا أفراد أو بنوك أو مؤسسات مالية، ويمكن الحصول عليه بطريقتين هما:

— التمويل الأخضر الخارجي المباشر

تتم عملية التمويل المباشر بإتصال بين المقترضين والمقرضين بدون تدخل وسيط مالي من خلال إصدار وحدات العجز المالي للأوراق المالية الخضراء، بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف تمثل الأصول المالية المتنازل عنها والتمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها إنتقال الأموال من الوحدات المقرضة إلى الوحدات المقترضة، حيث تقوم الوحدات المقترضة بإصدار الأدوات المالية وبيعها إلى الوحدات المقرضة مباشرة وتسمى بالأدوات المالية أو الأوراق المالية المباشرة، هذا ويمكن أن تكون هذه الأسهم والسندات التي يصدرها أصحابها مموله خصيصًا التمويل المشاريع الخضراء لتكون أسهم وسندات خضراء.

— التمويل الأخضر الخارجي غير المباشر

ويتم من خلالها إنتقال الأموال بطريق غير مباشر من الوحدات المدخرة إلى الوحدات ذات العجز المالي وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وشركات التأمين وجمعيات الإِدخار والإقتراض وما شاكلها من مؤسسات الوساطة، هذا ويمكن المؤسسات الوسطة المالية قبول ودائع خاصة بالمشاريع الخضراء وتخصيص إقراضها المشاريع خضراء أخرى.

خامسا: مجالات التمويل الأخضر

يستهدف التمويل الأخضر العديد من مجالات النشاط الإقتصادي، التي تقوم على تفعيل الإستثمارات سعيا منها لتحسين الجودة البيئية وزيادة مستوى الرفاهية والتحول النموذجي الجديد للتنمية المستدامة ألا وهو الإقتصاد الأخضر، وتتمثل أهم مجالات التمويل الأخضر في الآتي (رمضان & وآخرون، ٢٠١٩):

١- المباني الخضراء تتضمن المباني المستدامة والمباني ذات الأداء البيئي المرتفع وهذه المباني تحقق التوازن والتكامل ما بين الإنسان والبيئة المحيطة به من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ- الكفاءة العالية لاستخدام وإستهلاك الموارد.

ب- التعامل بشكل فعال مع الظروف المناخية والبيئة والجغرافية والاجتماعية في منطقة المبنى.

ج- تحقق الاحتياجات البشرية المادية والاجتماعية وتوفير الرفاهية لمستخدمي المبنى مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

٢- تسيير المياه: تقوم مثل هذه المشاريع بعمل إدارة متكاملة للمياه بهدف تقليل من هدرها والعمل على الإستغلال الأمثل للموارد المائية لضمان استدامتها.

٣- إدارة النفايات: وهذا من خلال إعادة استخدام المخلفات في العملية الإنتاجية وتطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف، فضلا عن إقامة إستثمارات خاصة بتسيير النفايات بجميع أنواعها.

٤- النقل المستدام: من خلال تطوير شبكات النقل الجماعي، وإستبدال وسائل النقل القديمة أو المستهلكة للطاقة الأحفورية بالوسائل الحديثة العاملة بتقنيات الطاقة المستدامة.

٥- الإستثمارات الطاقوية: تهدف هذه المشاريع التحول التدريجي من مصادر الطاقة التقليدية (الوقود الأحفوري) إلى مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، مع العمل على دعم تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها، وهذا من أجل ضمان إمداد الطاقة والتخفيض من إنبعاث الغازات.

سادسا: آليات تطبيق التمويل الأخضر

من أجل التمكن من تطبيق التمويل الأخضر وتفعيله تتوفر جملة من الآليات التي تعتبر حديثة نسبياً، تهدف إلى تعبئة رأس المال وإستخدامه في دعم مختلف مجالات التمويل الأخضر وتتمثل هذه الآليات في (الحمامصي، ٢٠٢٣):

١- البنوك الخضراء

هي هيئات عامة أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الإستثمار في الطاقة النظيفة فهي مؤسسات عامة أو شبه عامة أو مستقلة خاصة، مكرسة لتمويل نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وغيرها من مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية الخضراء بالشراكة مع المقرضين من القطاع الخاص، ويتمثل هدفها الأساسي في تسريع نمو سوق الطاقة النظيفة مع جعل الطاقة أرخص وأكثر نظافة للمستهلكين، وخلق فرص العمل.

وتقوم هذه البنوك على إلزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال ممارسات الأعمال الخضراء، وذلك بإستخدام البنوك الإلكترونية بدلا من الفروع التقليدية، وإتباع أساليب الدفع الإلكتروني، وتطبيق نظم إدارة المخلفات والتدوير وإعادة الإستخدام، وكذلك تقنيات كفاءة الطاقة الجديدة والمتجددة، كما تقوم هذه البنوك بالإضافة لما سبق على دمج معايير الإستدامة في منتجاتها من خلال القروض والحسابات الخضراء التي تقوم على تمويل المشاريع الصديقة للبيئة وفي مقدمتها مشاريع الطاقة المستدامة.

٢- أسواق رأس المال الأخضر

هي أسواق مالية يتم فيها طرح السندات الخضراء " التي تعد نوع مبتكر من السندات والتي تكون عادة معفية من الضرائب لتشجيع تمويل الإستثمار في المشروعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة، فهي سندات ترتبط بالإستثمارات الصديقة للبيئة وتصدر لتعبئة الأموال المساندة المشروعات الخاصة بالمناخ وغيرها من الأمور المتعلقة بالشؤون البيئية، وظهرت لأول مرة في سنة ٢٠٠٧ بعد أن أطلق بنك الإستثمار الأوروبي سندات خضراء بمبلغ ٦٠٠ مليون يورو بهدف المحافظة على المناخ والإهتمام بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فيما بعد لاقت رواج كبير في جميع دول العالم خاصة بعد ارتفاع الوعي البيئي لدى المستثمرين.

٣- صناديق الإستثمار الخضراء

تقوم الصناديق الإستثمارية الخضراء على نفس مبادئ الصناديق التقليدية، وهذه الأخيرة عبارة عن نظام يسمح للمستثمرين من أفراد وشركات بالإشتراك سويا في برنامج إستثماري يدار من قبل مستشارى إستثمار متخصصين لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العوائد وبأقل درجة ممكنة من المخاطر، كما تعتبر بمثابة وسيلة

لتجميع الإستثمارات الصغيرة بغرض توظيفها في أدوات إستثمارية مختلفة لتعظيم العائد وتوزيع المخاطر مع تحقيق السيولة لحاملي الوثائق لوقت الطلب ومن هذا المنطلق تم تخصيص صناديق يكون الهدف الرئيسي فيها هو تحقيق أهداف بيئية وبعث مشاريع صديقة للبيئة.

٤- الإستثمار الاجتماعي

هو الإستثمار الذي يقوم بتطبيق إستراتيجيات الإستثمار التقليدي في المشروعات مثل المشاركة النشطة، والإستثمار طويل الأجل، والتمويل الموجه، وبناء القدرات غير المالية، وقياس الأداء، حيث يهدف الإستثمار الاجتماعي إلى بناء منظمات مجتمعية فعالة ومستدامة ذات تأثير اجتماعي قوى، كذلك يساهم في تمكين الأفراد إقتصادياً والاستجابة لحاجاتهم المجتمعية عبر برامج الكرامة الإنسانية والتكافل الاجتماعي، وتكمن أهداف الإستثمار الاجتماعي في تحقيق أثر اجتماعي، وتحقيق عوائد مادية تساعد المنظمات المجتمعية على إستدامة أعمالها ، وكذلك الأفراد على تحولهم إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والإستقلالية المالية.

٥- تمويل التكنولوجيا الخضراء

وهي تمويل وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تعتبر صديقة وداعمة للبيئة إستناداً إلى عملية الإنتاج النظيف وسلسلة التوريد الخاصة بها وإنتاج الطاقة الأقل ضرراً بالبيئة من الطرق التقليدية في توليد الطاقة، مثل الإستفادة من عملية حرق الوقود، وعمليات إعادة التدوير للنفايات والمياه وكذلك الألواح الشمسية والسدود الكهرومائية (إسكندر، ٢٠٢١).

الفصل الثالث: التنمية المستدامة

المقدمة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة

خامساً: المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة

سادساً: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

المقدمة

التنمية المستدامة

المقدمة

في ظل التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، سواء من حيث الإختلالات البيئية. أو الفجوات الاقتصادية المتزايدة، أو الأزمات الاجتماعية المتفاقمة، تبرز التنمية المستدامة كضرورة لا غنى عنها وليست مجرد خيار تنموي يمكن تأجيله أو تجاهله، لقد بات من الواضح أن النمو الاقتصادي التقليدي الذي يهمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية لم يعد كافياً، بل وأصبح في كثير من الأحيان سبباً في إنتاج المزيد من الأزمات بدلاً من حلها، ولذلك أصبحت التنمية المستدامة ضرورة إستراتيجية تفرض نفسها على كافة المستويات، باعتبارها الإطار الأقدر على تحقيق توازن فعلى بين إحتياجات الإنسان والقدرة البيئية وبين الحاضر والمستقبل، إن التنمية المستدامة تعنى بتحقيق التقدم الشامل الذي لا يقتصر فقط على الأرقام الإقتصادية ومعدلات النمو، بل يمتد ليشمل تحسين نوعية الحياة، وضمان العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإشراك كافة الفئات في عمليات التنمية، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة، ولم يعد بالإمكان الحديث عن تنمية حقيقية دون أن تكون مستدامة في جوهرها وتقوم على أسس التكامل بين الإقتصاد والمجتمع والبيئة وتعمل على وضع الإنسان والبيئة في قلب عمليات التخطيط وصنع القرار، وهذا يتطلب تحولات جذرية في طريقة فهم العلاقة بين التنمية والبيئة، ويستلزم إدماج اعتبارات الإستدامة في كافة القطاعات التعليم، الصحة، الصناعة الطاقة الزراعة، وغيرها، ولأن التنمية المستدامة لا تتحقق تلقائياً، فإنها تحتاج إلى إرادة سياسية واعية، وخطط إستراتيجية طويلة الأمد وإصلاحات مؤسسية وتشريعية تضمن إتساق السياسات على مختلف المستويات، كما تحتاج إلى شراكة حقيقية وتكاملية بين جميع الفاعلين في المجتمع من حكومات ومؤسسات رسمية، وقطاع خاص، ومجتمع مدنى، ومراكز أبحاث، وإعلام، ومواطنين، حيث أن الإستدامة مشروع جماعي لا يمكن لطرف واحد أن ينجزه بمفرده (العتيبي، ٢٠٢٢)

وسوف نتناول ذلك في النقاط التالية:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة.

ثانياً : أهمية التنمية المستدامة.

ثالثاً : أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة.

خامسا: المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة.

سادسا: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

عرف (العودية، ٢٠١٨) التنمية المستدامة بأنها " ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة.

وعرف (مخلوف & وآخرون، ٢٠١٩) التنمية المستدامة بأنها " التنمية المستمرة والعائلة الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة. والمتوازنة والمتكاملة والتي تراعى البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجنى الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة".

كما عرف (مايدي & مراح، ٢٠١٩) التنمية المستدامة بأنها "مفهوم يعنى التوفيق بين التنمية تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. الاجتماعية والاقتصادية وتكون قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

بينما عرف (دسوقي، ٢٠٢١) التنمية المستدامة بأنها " التنمية المتناسقة والمتوازنة اقتصاديا واجتماعيا، كما أنها التنمية التي تحافظ على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم دون انتهاكها وبالمقابل تلبية احتياجات الجيل الحالي بأسس إدارية عقلانية للإمكانات والموارد البيئية. وهي تنمية تضع دوافع تقلل إستهلاك الطاقة المتجددة وتقلل المخلفات والتلوث البيئي من أجل تحسين مستوى الحياة".

وعرف (خطاط، ٢٠٢٢) التنمية المستدامة بأنها "عملية متغيرة تعتمد على إستكشاف الموارد وطرق إستخدامها، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتاحة والمؤسسات المشاركة وذلك بناء على إحتياجات الحاضر وتوجهات المستقبل، وهي تتطلب التقييم المستمر وإعادة النظر في البيانات المتاحة حول الموارد والتكنولوجيا وتغييرات عدد السكان وغيرها، وذلك لضمان توفير بيئة ملائمة الحياة للأفراد بطريقة تحافظ على الموارد وتدعم إستدامة العيش على الأرض".

كما عرف (محمود، ٢٠٢٣) التنمية المستدامة بأنها " إجراءات متبعة ليصبح المجتمع بأفضل وضع عن طريق الموارد الصديقة للبيئة، كما أنها تحافظ على الموارد الحالية للأجيال في المستقبل مع تلبية متطلبات الحاضر من الموارد، وهي أيضا موائمة الموارد بين الحاضر والمستقبل وتتمحور التنمية المستدامة على البعد البيئي مع عدم إهمال الأبعاد الأخرى، وتؤكد على العقلانية في توظيف وإستثمار الموارد لتضمن الإستمرارية في الحياة".

وعرف (التركستاني، ٢٠٢٤) التنمية المستدامة بأنها " تشغيل الموارد البشرية والطبيعية من أجل الوصول إلى التطور مع الرشادة عند العمل بهدف تحقيق التنمية المستدامة دون تعرض الموارد للضرر، وأيضا الإستخدام الأمثل للموارد غير المتجددة لعدم تلاشيها".

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة

تتمثل أهمية التنمية المستدامة فيما يلي (معيوف & آخرون ٢٠١٩)

- ١- تحسين الأداء المالي طويل الأمد
فالتنمية المستدامة في القطاع المالي تشجع على إتخاذ القرارات الإستثمارية المستدامة التي تحقق عوائد طويلة الأمد وتقلل من المخاطر المالية.
- ٢- تعزيز الشمول المالي
التنمية المستدامة تسعى لتوفير الخدمات المالية للجميع بما في ذلك الفئات الضعيفة والمجتمعات النائية، مما يعزز المساواة ويقلل من الفجوات الإقتصادية والإجتماعية.
- ٣- دعم الابتكار وريادة الأعمال
التمويل المستدام يمكن أن يساهم في دعم المشاريع والشركات التي تركز على الابتكار وتطوير التقنيات والحلول المستدامة لمشاكل البيئة والمجتمع.
- ٤- تحسين إدارة المخاطر
الإستثمار في المشاريع والأصول المستدامة يمكن أن يحد من المخاطر المالية المترتبة على التغيرات المناخية والأزمات البيئية.
- ٥- تعزيز الإستدامة البيئية والمجتمعية
من خلال توجيه التمويل نحو المشاريع والأنشطة التي تساهم في حماية البيئة وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية، يمكن للقطاع المالي أن يلعب دوراً فعالاً في تعزيز الإستدامة.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي (بورزاق، ٢٠١٩):

- ١- تحقيق النمو الإقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردي وكذلك زيادة الناتج القومي وحسن استغلال المواد المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة وفي أقرب وقت ممكن.
- ٢- تحقيق التوافق بين طرفي معادلة السكان والموارد من أجل ضمان التوازن بينهما، من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الإقتصادي بوتيرة تتفوق على معدلات الزيادة السكانية، وبوتيرة بعيدة عن طاقة تحمل قاعدة الموارد الإقتصادية المتاحة، مما يترتب عليه تزايد الأعباء الإقتصادية والإجتماعية الملقة على عاتق الأجهزة المسؤولة عن الوفاء بحاجات ضغط الإنفاق الإجتماعي.

٣- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع والتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية ومحاولة توظيف تكنولوجيا حديثة تكون أنظف وأكفاً وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية والحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو وعدد السكان في النشاط الاقتصادي

٤- استحداث فرص العمل إذ يمكن أن تشجع السياسات الإقتصادية الكلية وكذلك سياسات التنمية القطاعية وبروز مبادرات إقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماط أكثر إستدامة من الإستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني، كما يمكن أن يسهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة ولاسيما الخدمات وتحويل توجه الأنشطة الإقتصادية بإتجاه إستحداث الوظائف في القطاعات المستدامة ببنيا.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد لا يتم إلا بتجسيد الاندماج والترابط الوثيق بين عناصر أساسية وتتمثل في الأبعاد التالية (قروفي و يوسفي، ٢٠١٩):

١- البعد الاقتصادي:

يهتم البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة بما يحقق إستدامة نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية، فيشترط على النمو أن لا يكون على حساب البيئة كما يجب أن يكون مقرونا بخلق مزيد من فرص التشغيل، وبما لا يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وإفقار غالبية شرائح المجتمع، كما يجب أن يكون ذلك النمو بحسب قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من إعماده على تكثيف استخدام الموارد، فهو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الإقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال ويهدف البعد الإقتصادي إلى إيقاف تبديد الموارد الإقتصادية، والحد من التفاوت في الدخل، فضلاً عن الإستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الإقتصادية، إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية.

٢- البعد الاجتماعي:

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتنمية قدرات أفراد المجتمع والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات، من خلال الإهتمام بالصحة والتعليم، والحد من الفقر، وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية، والمشاركة الفعالة، مما يجعل الأفراد مستعدين للعبء والتضحية والعمل الجماعي فيزيد ذلك من عقلانية إستغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الانسان.

٣- البعد البيئي:

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته وقدرته على التكيف، فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى لذلك يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، وإستنزاف المياه، وقطع الغابات، وإنجراف التربة، وكذلك تحقيق الاستدامة البيئية.

٤- البعد التكنولوجي:

تقوم التنمية المستدامة بتبنى إستراتيجية متكاملة يتناغم فيها إستغلال الموارد وتوجهات حماية البيئة مع التنمية التكنولوجية على نحو يعزز كل من إمكانات الحاضر وتطلعات المستقبل للوفاء بإحتياجات الإنسان وتطلعاته، كما يمكن أن تساهم التكنولوجيا من خلال إنشاء تقنيات ومشاريع تعمل على تقليل التلوث، لذلك لابد من إيجاد مشاريع متخصصة للإستفادة من مواد النفايات، بهدف توليد الطاقة من الكتل الحيوية وإستثمارها في المناطق التي تعاني من شح مصادر الطاقة.

خامساً: المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة

المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة تشمل مجموعة من العناصر التي تعمل على تحقيق توازن بين النمو الإقتصادي، والعدالة الإجتماعية، وحماية البيئة، هذه المبادئ يمكن تلخيصها كما يلي (التركستاني، ٢٠٢٤):

- ١- التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: يتضمن هذا المبدأ تحقيق توازن بين النمو الإقتصادي، والإنصاف الإجتماعي، وحماية البيئة، وتعرف هذه الأبعاد بالأسس أو الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة.
- ٢- المساواة والمشاركة وعدم التمييز: تأتي هذه المبادئ ضمن النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية، وقد تم التأكيد عليها أيضاً في خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٣- الإنتاج والاستهلاك المسؤولين: يتطلب هذا المبدأ تعديل أنماط الإنتاج والإستهلاك لتكون أكثر استدامة وتلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة.
- ٤- الحفاظ على الموارد الطبيعية: يعتمد النمو الإقتصادي طويل الأمد على حماية وتعزيز الموارد البيئية التي تدعمها، مع الأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الإجتماعية.
- ٥- المشاركة المجتمعية والمساواة بين الجنسين: تركز التنمية المستدامة على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كجزء من تحقيق الكرامة والمساواة بين الأفراد.
- ٦- الأمانة البيئية: تهدف إلى تعزيز العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية من خلال فهم لفضل لعناصرها وتنظيم العلاقة بها بطريقة دقيقة تستند إلى المبادئ المستمدة من المصادر الإسلامية.

٧-التكامل بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة نمج الجوانب الإقتصادية والإجتماعية مع الحفاظ على البيئة لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد.

٨-العدالة بين الأجيال (الإنصاف بين الأجيال): يشير هذا المبدأ إلى ضرورة توفير إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة.

سادسا: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافها بشكل كامل، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي (المنصوري، ٢٠٢٣):

١-التحديات الاقتصادية:

تعاني العديد من الدول من معدلات فقر وارتفاع نسبة البطالة، مما يقلل من الإستثمارات في المشروعات المستدامة ويعيق تحقيق النمو المتوازن، حيث أن عدم إستقرار البيئة الإقتصادية والنقص في رؤوس الأموال يؤثر بشكل مباشر على تطبيق إستراتيجيات التنمية المستدامة.

٢- التحديات الإجتماعية:

إن الفجوات الطبقية وعدم تساوى الفرص في التعليم والرعاية الصحية يؤدي إلى ضعف مشاركة الشرائح المختلفة في عملية التنمية مما يعمق الفوارق الإجتماعية، حيث أن العدالة الإجتماعية تعد ركيزة أساسية لإستدامة التنمية وتحسين جودة الحياة للجميع.

٣- التحديات البيئية:

تشكل عقبات كبيرة أمام الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة أن تلوث الهواء والمياه والتربة التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ جميعها

٤- التحديات المؤسسية والإدارية:

ان غياب التنسيق الفعال بين الجهات الحكومية وضعف الأداء الإدارى والنظام القانوني الفساد يعتبران من الخطوات الضرورية لتذليل العقبات أمام التنمية المستدامة يجعل من الصعب تطبيق السياسات المستدامة بكفاءة حيث أن تحسين الأداء المؤسسي والحد من الفساد يعتبران من لخطوات الضرورية لتذليل العقبات أمام التنمية المستدامة.

٥- التحديات الثقافية والمعرفية:

متطلبات الإستدامة، كما أن العادات والتقاليد قد تعيق التغيير الضروري، ويعتبر تعزيز الثقافة يؤدي ضعف المعرفة بمفاهيم التنمية المستدامة إلى تبنى ممارسات تقليدية قد لا تتوافق مع البيئة والتوعية المجتمعية أمرا أساسيا لتحسين سلوكيات الأفراد والمؤسسات تجاه ممارسات التنمية المستدامة.

٦- التحديات التكنولوجية والإبتكارية:

بعد عدم تبني التقنيات الحديثة وقلة الدعم للإبتكار من العوامل التي تقلل من القدرة على تحسين الإنتاجية وتطبيق الحلول البيئية المتقدمة، حيث أن الإستثمار في التكنولوجيا والإبتكار يعزز القدرة التنافسية ويدعم تحقيق إستراتيجيات تنمية أكثر فاعلية.

٧- التحديات الدولية والتعاون العالمي:

تشكل القضايا البيئية مثل تغير المناخ والتصحر تحديات مشتركة تحتاج إلى تعاون دولي فعال وعدم تنسيق الجهود الدولية يعوق تبني سياسات شاملة، أن تعزيز التعاون الدولي يعد خطوة رئيسية لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق عالمي.

٨- التحديات السياسية:

تؤثر النزاعات والصراعات السياسية في العديد من الدول على القدرة على وضع وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تراجع الإستثمارات وتأخير الإصلاحات، حيث أن غياب الإستقرار السياسي يشكل عاملاً مثبطاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالصراعات.

٩- التحديات السكانية والعمرانية:

يؤدي النمو السكاني السريع والتحضر دون تخطيط إلى ضغط على البنية التحتية والخدمات العامة، مما يزيد من التحديات البيئية والاجتماعية، أن التخطيط العمراني المدروس ضروري لتخفيف الآثار السلبية للنمو السكاني على التنمية المستدامة.

١٠- تحديات التمويل والإستثمار:

بعد توفير التمويل الكافي وتوجيه الإستثمارات نحو المشاريع الخضراء أحد التحديات المحورية لتحقيق التنمية المستدامة، إن إيجاد آليات تمويل مبتكرة يعتبر من الخطوات الأساسية لتذليل العقبات المالية أمام مشروعات التنمية المستدامة.

١١- التحديات التنظيمية والقانونية:

ضعف الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم قضايا البيئة والتنمية يؤدي إلى تطبيق سياسات غير فعالة في بعض الدول، إن إنشاء أطر قانونية صارمة وواضحة بعد خطوة أساسية لضمان تنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية والتحليل الأحصائي

المبحث الأول: الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الأحصائي

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الدراسة الميدانية

المقدمة

أولاً: فروض البحث

ثانياً: متغيرات البحث وكيفية قياسها

ثالثاً: مجتمع وعينة البحث

رابعاً: حدود البحث

خامساً: مصادر جمع البيانات

سادساً: منهجية البحث

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختيارات الفروض

المبحث الأول

الدراسة الميدانية

المقدمة

في ضوء مشكلة البحث وسعياً لتحقيق أهدافه، فسيقوم الباحثين من أجل إختبار فروض لبحث بإجراء دراسة تطبيقية تعتمد على تجميع بيانات فعلية لفروع البنك الأهلي بمدينة طنطا البالغ عددها ٤ بنوك، وذلك حتى يمكن للباحثين من إستخلاص نتائج البحث بشقيه النظري التطبيقي والتي على ضوءها يمكن إبداء التوصيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

وسوف يتناول الباحثين في هذا المبحث ما يلي:

أولاً: فروض البحث.

ثانياً: متغيرات البحث وكيفية قياسها.

ثالثاً: مجتمع وعينة البحث.

رابعاً: حدود البحث.

خامساً: مصادر جمع البيانات.

سادساً: منهجية البحث.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبارات الفروض.

أولاً: فروض البحث

الفرض الرئيسي الأول:

"تتوافر أبعاد التمويل الأخضر وفقاً لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة"

والاختبار صحة الفرض الرئيسي الأول فقد تم تقسيمه لعدة فروض فرعية وهي:

١- يتوافر بعد الإستثمار في الطاقة المتجددة كأحد أبعاد التمويل الأخضر وفقاً لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.

٢- يتوافر بعد تمويل البنية التحتية كأحد أبعاد التمويل الأخضر وفقاً لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.

٣- يتوافر بعد تمويل التكنولوجيا الخضراء كأحد أبعاد التمويل الأخضر وفقاً لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.

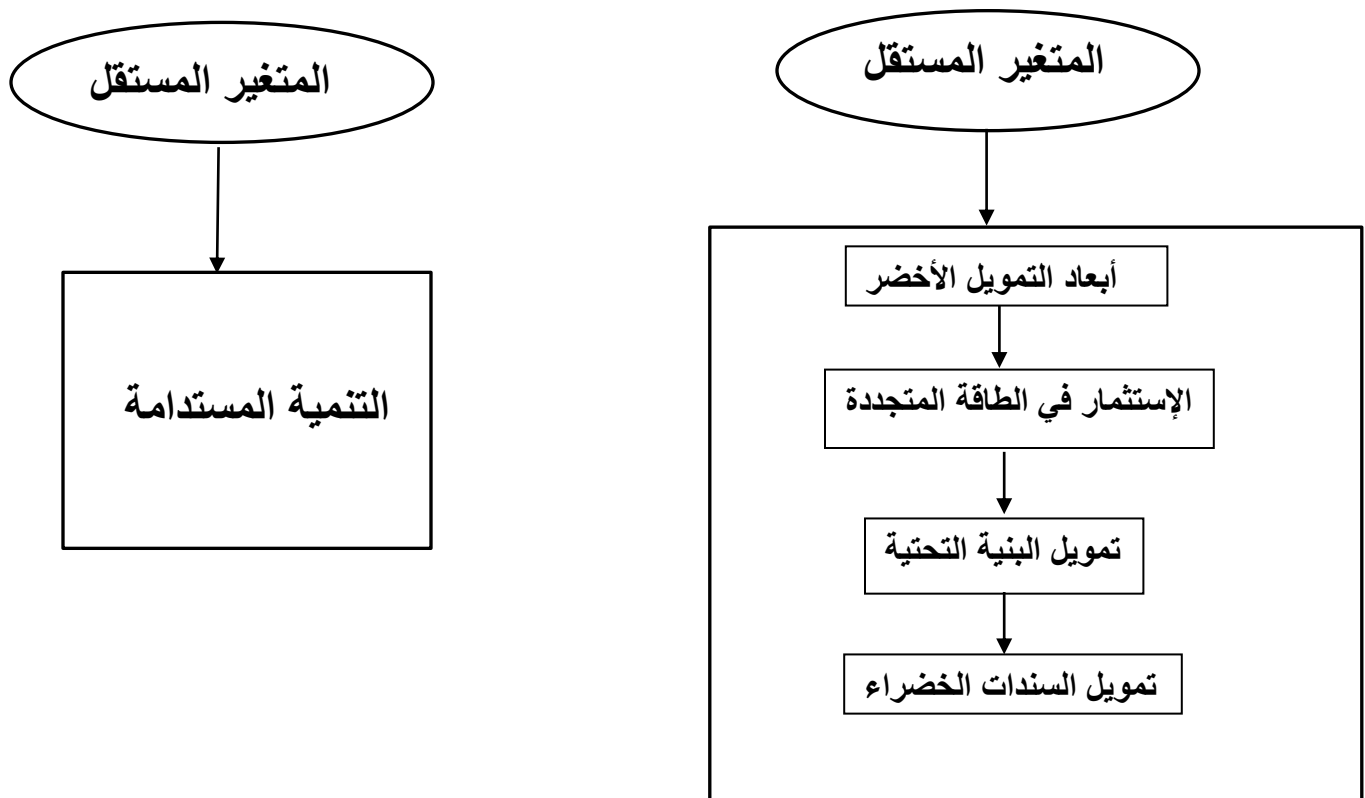
- ٤- يتوافر بعد الإستثمار الجماعي كأحد أبعاد التمويل الأخضر وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.
- ٥- يتوافر بعد تمويل السندات الخضراء كأحد أبعاد التمويل الأخضر وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.

الفرض الرئيسي الثاني:

"تتوافر أبعاد التنمية المستدامة وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة "

والاختبار صحة الفرض الرئيسي الثاني فقد تم تقسيمه لعدة فروض فرعية وهي:

- ١- يتوافر البعد الإقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.
 - ٢- يتوافر البعد الإجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.
 - ٣- يتوافر البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.
 - ٤- يتوافر البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة وفقا لآراء العاملين في البنوك محل الدراسة.
- ويوضح الشكل رقم (٤-١) العلاقة بين متغيرات البحث وفروضه كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحثين.

ثانياً: متغيرات البحث وكيفية قياسها

يتضمن البحث متغير مستقل وهو التمويل الأخضر بأبعاده الأربعة والمتغير التابع وهو التنمية المستدامة، وفيما يلي جدول (١-٤) الذي يوضح متغيرات البحث وكيفية قياسها والترميز

الخاص بها:

جدول رقم (١-٤)

متغيرات البحث وكيفية قياسها والترميز الخاص بها

الدراسات التي إعتد عليه الباحث في القياس	أرقام عبارات القياس في قائمة الاستقصاء	ترميز المتغيرات الفرعية وقياسها	
(حسين، ٢٠٢٢)	٤-١	١- الاستثمار في الطاقة المتجددة (GF1)	المتغير المستقل للتمويل الأخضر (GF)
	٩-٥	٢- تمويل البنية التحتية (GF2)	
	١٢-١٠	٣- تمويل التكنولوجيا الخضراء (GF3)	
	١٦-١٣	٤- الاستثمار الجماعي (GF4)	
	٢٠-١٧	٥- تمويل السندات الخضراء (GF5)	
(القحطاني، ٢٠٢٣)	٣٠-٢١	التنمية المستدامة (SD)	المتغير التابع: التنمية المستدامة (SD)

ثالثاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في فروع البنك الأهلي بمدينة طنطا والبالغ عددها 4 بنوك كما هو موضح بالجدول رقم (٢٤)، واستخدم الباحثين أسلوب الحصر الشامل، وتتمثل وحدة المعاينة في جميع العاملين بتلك البنوك والبالغ عددهم ١٩٣ مفردة، وذلك لقدرتهم على الإلمام الكامل بالجوانب المتعلقة بالتمويل الأخضر في البنوك محل الدراسة من خلال ممارستهم خبرتهم في العمل لفترة طويلة، وتم توزيع إستمارات الإستقصاء وتمكن الباحث من الحصول على عدد ١٥٠ إستمارة صحيحة من إجمالي ١٩٣ إستمارة أي بنسبة إستجابة ٧٧,٧٪.

جدول رقم (٤-٢)

إحصائية عددية بإجمالي عدد العاملين بفرع البنك الأهلي بمدينة طنطا

الفرع	عدد العاملين	عدد الاستثمارات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
طنطا	٨٢	٦٠	٧٣٪
المعتصم	٣٩	٣٥	٩٠٪
الفتاح	٥٣	٤٠	٧٥٪
جامعة طنطا	١٩	١٥	٧٩٪
الإجمالي	١٩٣	١٥٠	

والمصدر: إدارة الموارد البشرية بفروع البنك الأهلي بمدينة طنطا.

رابعاً: حدود البحث

يمكن تقسيم حدود البحث كما يلي:

أ- حدود مكانية:

يقتصر هذا البحث على جميع العاملين في فروع البنك الأهلي بمدينة طنطا والبالغ عددها ٤ بنوك.

ب- حدود زمنية:

تم حصر مجتمع الدراسة في جميع العاملين في فروع البنك الأهلي بمدينة طنطا والبالغ عددها ٤ بنوك، وقد تم تجميع البيانات باستخدام قائمة الاستقصاء خلال الفترة من ٢٠٥٥/٣/٣١ حتى ٢٠٢٥/٤/٣٠.

خامساً: طرق جمع البيانات

إعتمد البحث على أسلوبين لجمع البيانات:

١- الأسلوب المكتبي

يتم الاعتماد على الأسلوب المكتبي في توفير البيانات الثانوية سواء من مصادرها الداخلية أو الخارجية التي تتمثل في المراجع والدوريات العلمية والدراسات السابقة والسجلات والنشرات والتقارير وغيرها والتي تناولت التمويل الأخضر، وكذلك التنمية المستدامة، وذلك من أجل صياغة الإطار النظري وتحديد مشكلة البحث وصياغة الفروض وتحديد أهمية البحث وأهدافه وكيفية تحقيقها.

٢- الأسلوب الميداني

تجميعها لأول مرة وذلك لخدمة أغراض البحث وذلك من خلال: تم الاعتماد على الأسلوب الميداني في توفير البيانات الأولية التي سوف يقوم الباحثين بتجميعها لأول مره وذلك لخدمة أغراض البحث وذلك من خلال:

أ- قائمة الاستقصاء: والتي وجهت إلى جميع العاملين في فروع البنك الأهلي بمدينة طنطا والبالغ عددها ٤ بنوك، وقد استخدم فريق البحث مقياس ليكرت السداسي الدرجات حيث إنه أكثر الأساليب نجاحاً في قياس اتجاهات الأفراد تجاه خدمة معينة، إلى جانب سهولة إعداده وتنفيذه وتحليل بياناته.

وقام الباحثين بتصميم قائمة استقصاء تتضمن قسمين:

القسم الأول: ويتضمن ٢٠ سؤال لقياس أبعاد التمويل الأخضر في البنوك محل

القسم الثاني: ويتضمن ١٠ أسئلة لقياس التنمية المستدامة في البنوك محل الدراسة. المقابلة الشخصية: تم إجراء مقابلات شخصية مع بعض العاملين في فروع البنك الأهلي بمدينة طنطا والبالغ عددها ٤ بنوك.

سادساً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الإستنباطي حيث يبدأ هذا المنهج بالعموميات بعد التسليم بصحتها وينتهي إلى الخصوصيات أو الجزئيات مستخدماً في ذلك التحليل المنطقي للتنبؤ ببعض النتائج التي تترتب على الفروض محل الاختبار، ويقوم هذا المنهج على استخدام نظريات محدودة في تفسير ظواهر يكتشفها الباحثين مع مراجعة الدراسات السابقة بطريقة غير إنتقادية وإختيار مجموعة فروض تكون قابلة للإختبار. ثم يتم جمع البيانات لإختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية. (Sekaran, 2002)

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبارات الفروض

إستخدم فريق البحث الإحصاء الوصفي من خلال تفريغ بيانات قائمة الإستقصاء لكل سؤال ومعرفة نسبة الإستجابة للتعرف على مدى توافر أبعاد التمويل الأخضر، وكذلك التعرف على مدى توافر أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي للتمويل الأخضر

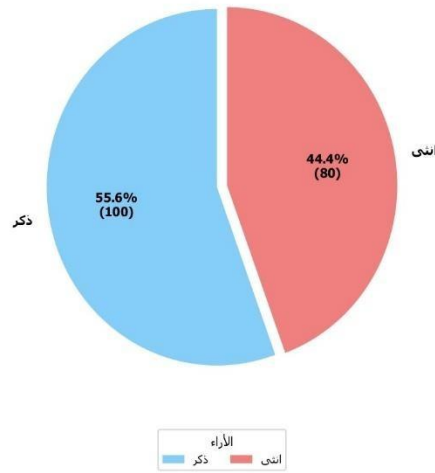
ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي للتنمية المستدامة

المبحث الثاني التحليل الإحصائي

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي للتمويل الأخضر

- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية

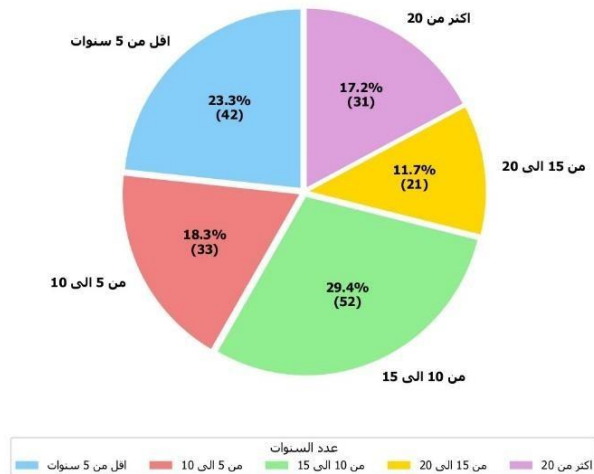
في هذا الجزء سوف يتم اجراء تحليل وصفي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي: -
١- الجنس



الشكل رقم (١) يوضح الجنس

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين من الذكور حيث بلغت النسبة (٥٥,٦%)

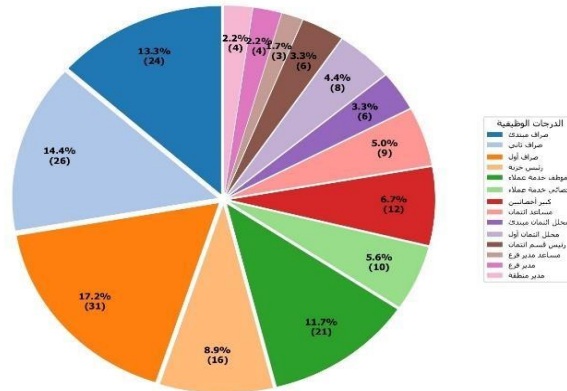
٢- سنوات الخبرة



الشكل رقم (٢) يوضح سنوات الخبرة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين عدد سنوات خبرتهم من ١٠ الى ١٥ سنة حيث بلغت النسبة (٢٩,٤٩%)

٣- الدرجة الوظيفية



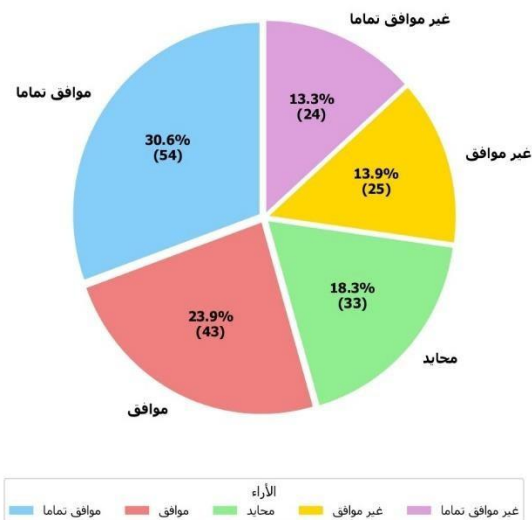
الشكل رقم (٣) يوضح الدرجات الوظيفية

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين درجتهم الوظيفية هي صراف أول حيث بلغت النسبة (١٧,٢%)

أولاً: المتغير المستقل (التمويل الأخضر)

البعد الأول: الاستثمار في الطاقة المتجددة

١- يلتزم البنك بسياسات الإستثمار في الطاقة المتجددة



الشكل رقم (١-١) يوضح التزام البنك بسياسات الإستثمار في الطاقة المتجددة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٠,٦%)

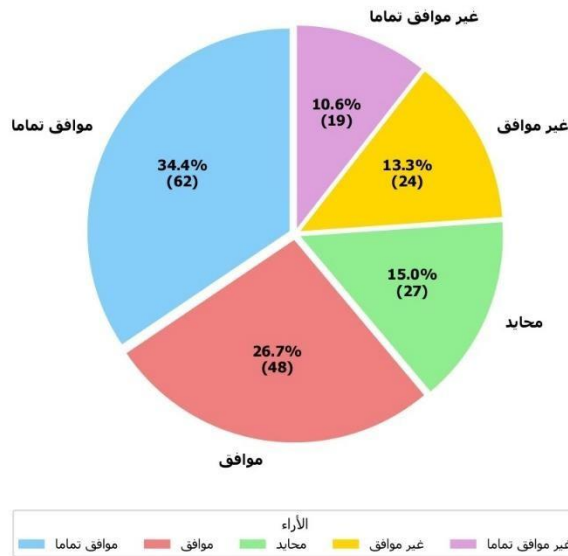
٢- يشجع البنك على الإستثمار في الطاقة المتجددة التي لا تؤثر على الصحة و البيئة



الشكل رقم (٢-١) يوضح تشجيع البنك على الإستثمار في الطاقة المتجددة التي لا تؤثر على الصحة و البيئة

يتضح من السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٢٨,٩%)

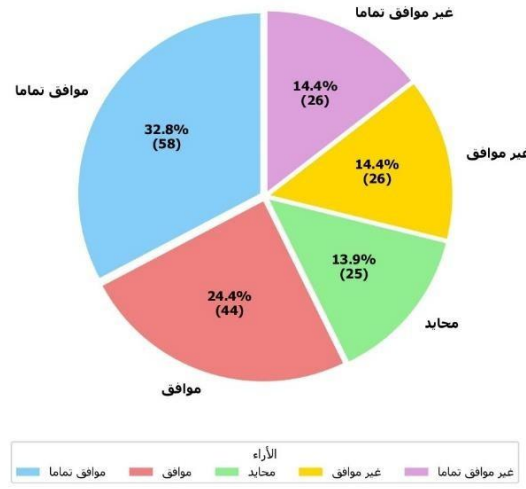
٣- يحرص البنك على دعم الشركات لإقامة مشروعاتها الصديقة للبيئة



الشكل رقم (٣-١) يوضح حرص البنك على دعم الشركات لإقامة مشروعاتها الصديقة للبيئة

يتضح من السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٤,٤%)

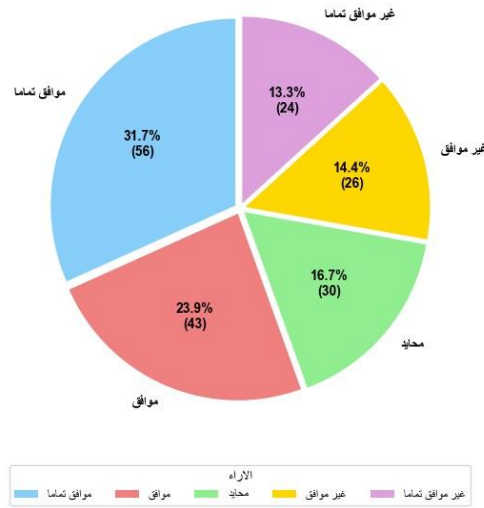
٤- يسعى البنك إلى دعم مشروعات الدولة في مجال الطاقة المتجددة



الشكل رقم (٤-١) يوضح سعى البنك الى دعم مشروعات الدولة في مجال الطاقة المتجددة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٢,٦%)

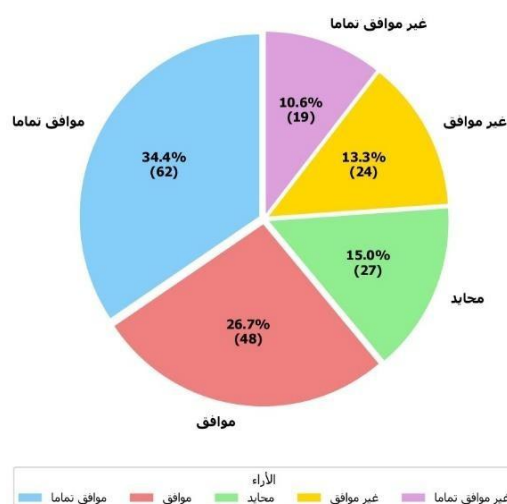
٥- متوسط الآراء الخاصة بالبعد الاول



الشكل رقم (٥-١) يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الأول

يتضح من الشكل السابق ان متوسط المستجيبين في هذا البعد موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣١,٧%)

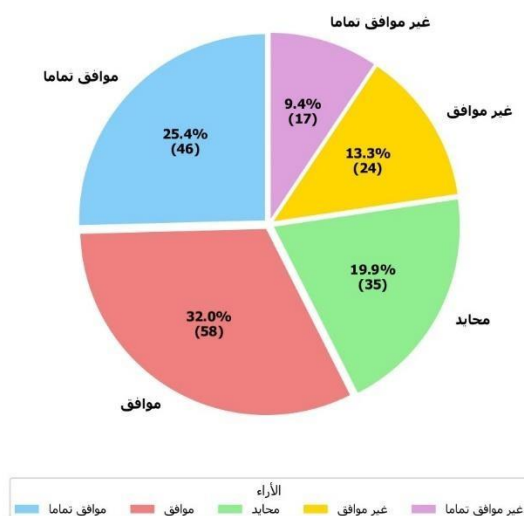
البعد الثاني: تمويل البنية التحتية المستدامة
١- يساهم البنك في تمويل المشاريع التي توفر الطاقة المستدامة



الشكل رقم (١-٢) يوضح مساهمة البنك في تمويل المشاريع التي توفر الطاقة المستدامة

يتضح من الشكل أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٤,٤٪)

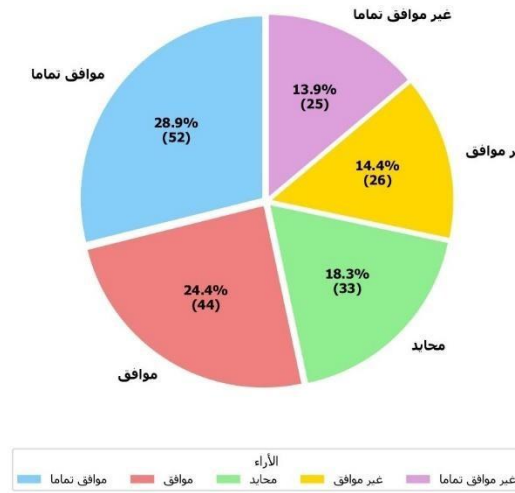
٢- يهتم البنك في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة



الشكل رقم (٢-٢) يوضح إهتمام البنك في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين حيث بلغت النسبة (٣٢٪)

3- يسعى البنك لمنح تسهيلات إئتمانية للمشروعات التي توفر خدمات مستدامة لأفراد المجتمع



الشكل رقم (٣-٢) يوضح سعى البنك لمنح تسهيلات ائتمانية للمشروعات التي توفر خدمات مستدامة لأفراد المجتمع

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٢٨,٩%)

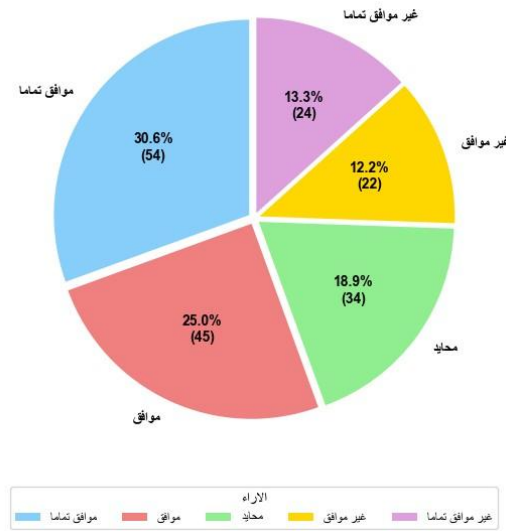
٤ - يتزايد حجم معاملات البنك في مجال البنية التحتية المتجددة بعد توجه الدولة لدعم تلك المشروعات



الشكل رقم (٤-٢) يوضح بتزايد حجم معاملات البنك في مجالات البنية التحتية المتجددة بعد توجه الدولة لدعم تلك المشروعات

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٣,١%)

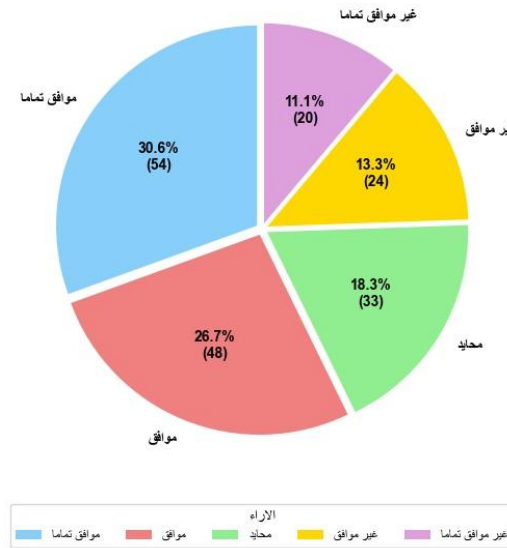
٥- يستفيد البنك من مبادرات الجهاز المصرفي لدعم البنية التحتية المستدامة



الشكل رقم (٥-٢) يوضح يستفيد البنك من مبادرات الجهاز المصرفي لدعم البنية التحتية المستدامة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٠,٦٪)

٦- متوسط الرأى الخاصة بالبعد الثاني

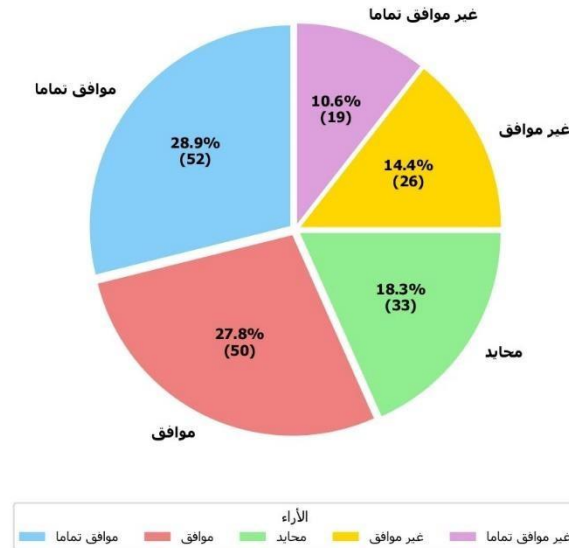


الشكل رقم (٦-٢) يوضح متوسط الرأى الخاصة بالبعد الثاني

يتضح من الشكل السابق ان متوسط المستجيبين في هذا البعد موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٠,٦٪)

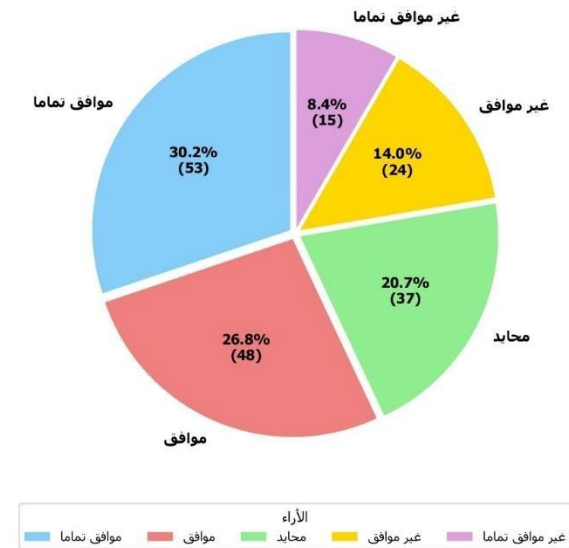
البعد الثالث: تمويل التكنولوجيا الخضراء

١- يمول البنك المشروعات الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا الخضراء في أعمالها



الشكل رقم (٣-١) يوضح تمويل البنك المشروعات الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا الخضراء في أعمالها يتضح من السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٢٨,٩٪)

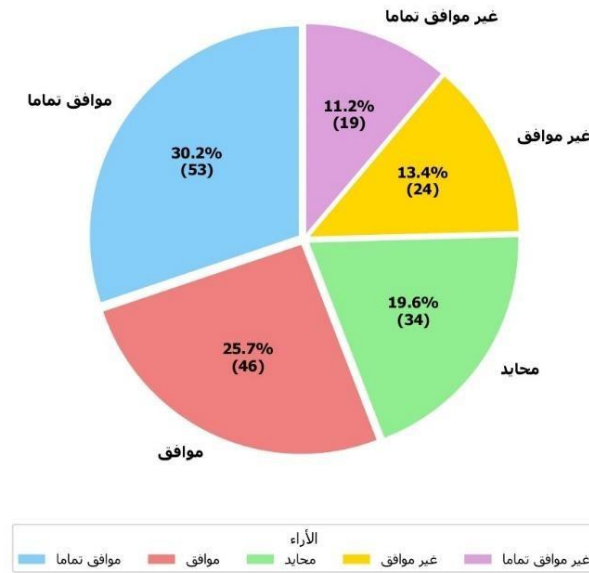
٢- يساهم البنك في تمويل الإنتاج النظيف و الطاقة الأقل ضرر للبيئة



الشكل رقم (٣-٢) يوضح مساهمة البنك في تمويل الإنتاج النظيف والطاقة الأقل ضرر للبيئة

يتضح من الشكل السابق ان غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٠,٢٪)

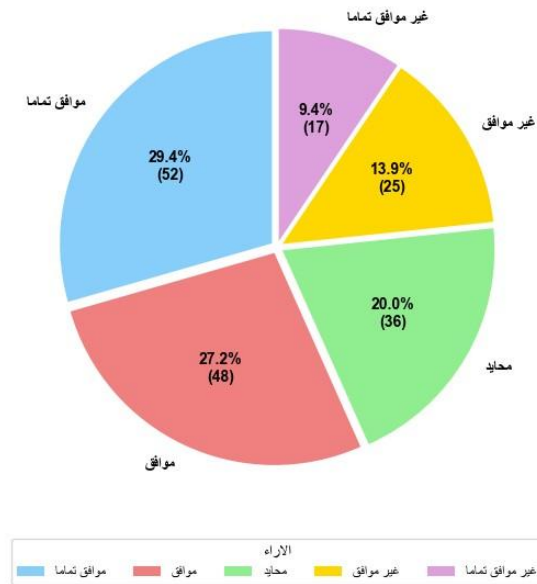
٣- يعمل البنك على الاستثمار في مشاريع تدعم عمليات إعادة تدوير النفايات والمياه



الشكل رقم (٣-٣) يوضح عمل البنك على الاستثمار في مشاريع تدعم عمليات إعادة تدوير النفايات والمياه

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٠,٢%)

٤- متوسط الرأى الخاصة بالبعد الثالث

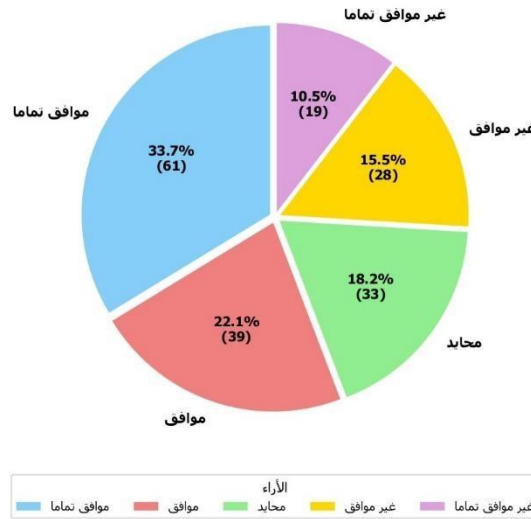


الشكل رقم (٤-٣) يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الثالث

يتضح من الشكل السابق أن متوسط المستجيبين في هذا البعد موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٢٩,٤%)

البعد الرابع: الإستثمار الجماعي

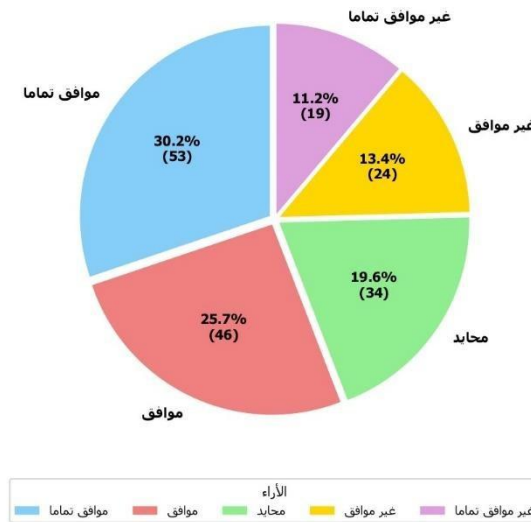
١- يتبنى البنك الإستثمارات التي تسهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع



الشكل رقم (١-٤) يوضح تبني البنك الإستثمارات التي تسهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٣,٧٪)

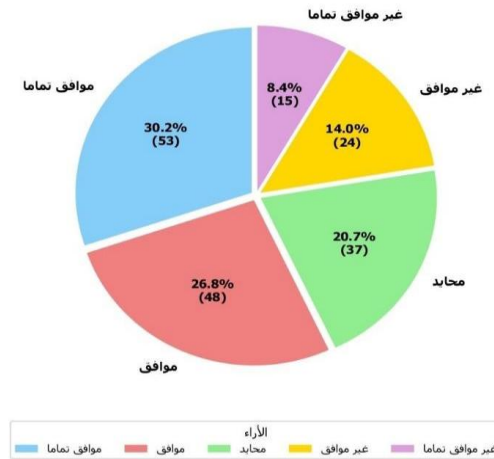
٢- يساهم البنك في دعم المنظمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي في المجتمع



الشكل رقم (٢-٤) يوضح مساهمة البنك في دعم المنظمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي في المجتمع

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٠,٢٪)

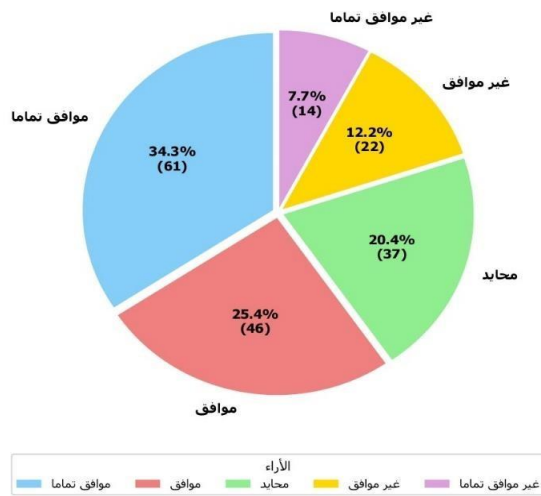
٣- يساهم البنك في تنفيذ ودعم إستثمارات تحقق الإكتفاء الذاتي والإستقلالية المالية لأفراد المجتمع



الشكل رقم (٣-٤) يوضح مساهم البنك في تنفيذ ودعم إستثمارات تحقيق الاكتفاء الذاتي والإستقلالية المالية للفرد

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٠,٢٪)

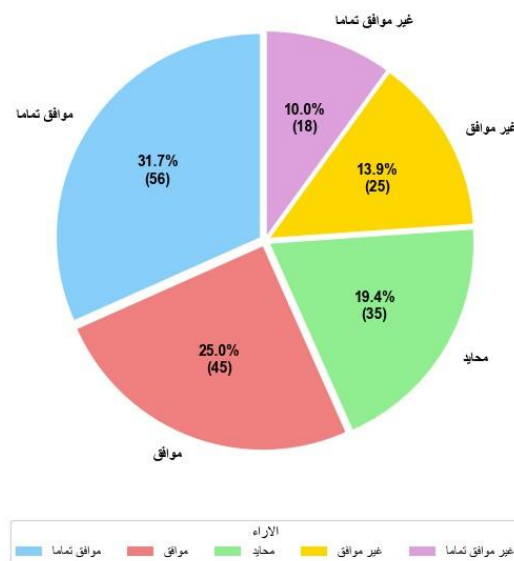
٤- يسعى البنك لتنفيذ مشروعاته في دعم المناطق الأولى بالرعاية



الشكل رقم (٤-٤) يوضح سعى البنك لتنفيذ مشروعاته في دعم المناطق الأولى بالرعاية

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٤,٣٪)

٥- متوسط الرأى الخاصة بالبعد الرابع

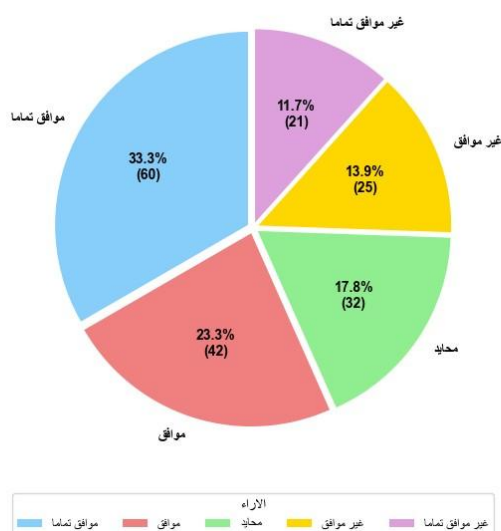


الشكل رقم (٤-٥) يوضح متوسط الأراء الخاصة بالبعد الرابع

يتضح من الشكل السابق أن متوسط المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣١,٧%)

البعد الخامس: تمويل السندات الخضراء

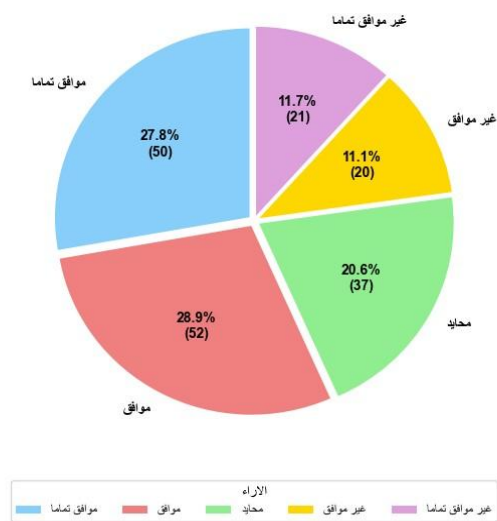
١- يسعى البنك للحصول على تمويل مناسب للسندات الخضراء الخاصة به



الشكل رقم (٥-١) يوضح سعى البنك للحصول على تمويل مناسب للسندات الخضراء الخاصة به

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٣,٣%)

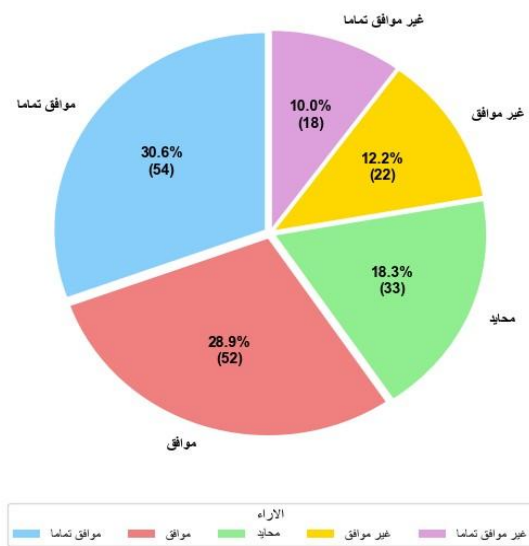
٢- يمنح البنك المستثمرين الذين لديهم سندات خضراء تمويل مناسب لإستثمارهم



الشكل رقم (٢-٥) يوضح منح البنك المستثمرين الذين لديهم سندات خضراء تمويل مناسب لإستثمارهم

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين حيث بلغت النسبة (٢٨,٩٪)

٣- يحصل البنك على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة



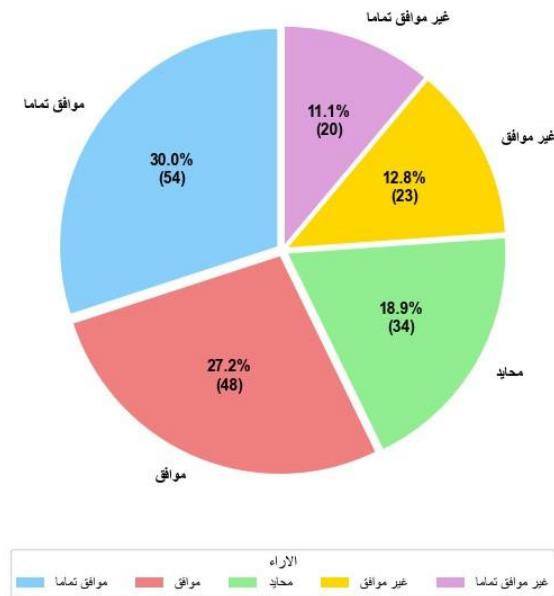
الشكل رقم (٣-٥) يوضح حصول البنك على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٠,٦٪)

٤- يحصل البنك على التسهيلات المناسبة لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة

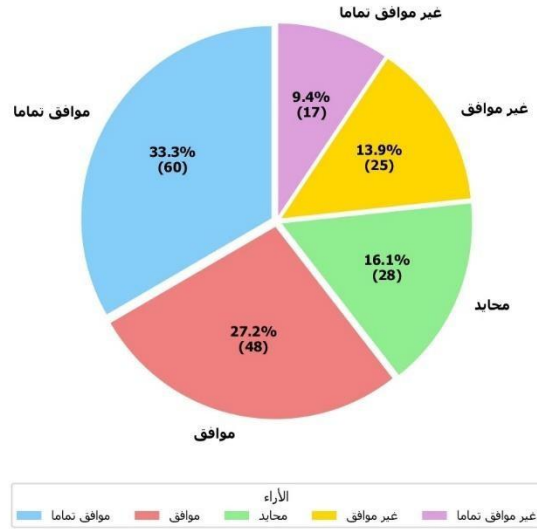


الشكل رقم (٤-٥) يوضح حصول البنك على التسهيلات المناسبة لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة
يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٢٩,٤ %) (٥-٤)
٥- متوسط الآراء الخاصة بالبعد الخامس



الشكل رقم (٥-٥) يوضح متوسط الآراء الخاصة بالبعد الخامس
يتضح من الشكل السابق أن متوسط المستجيبين في هذا البعد موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٠ %) (٥-٥)

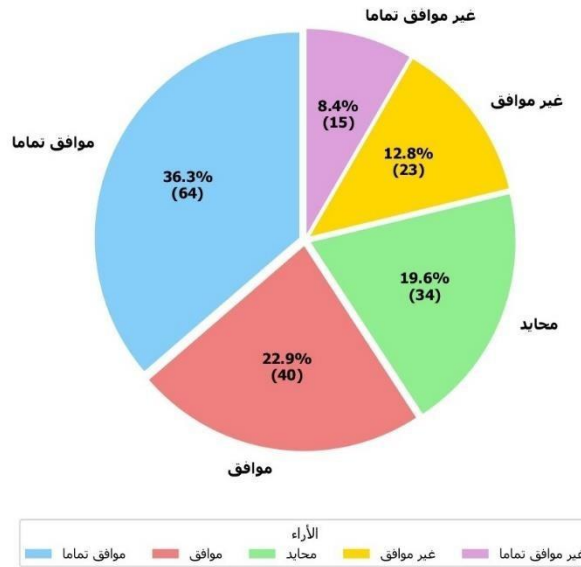
ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي للتنمية المستدامة
١- تعمل التنمية المستدامة على إستغلال موارد البيئة الطبيعية



الشكل رقم (٦-١) يوضح عمل التنمية المستدامة على إستغلال موارد البيئة الطبيعية

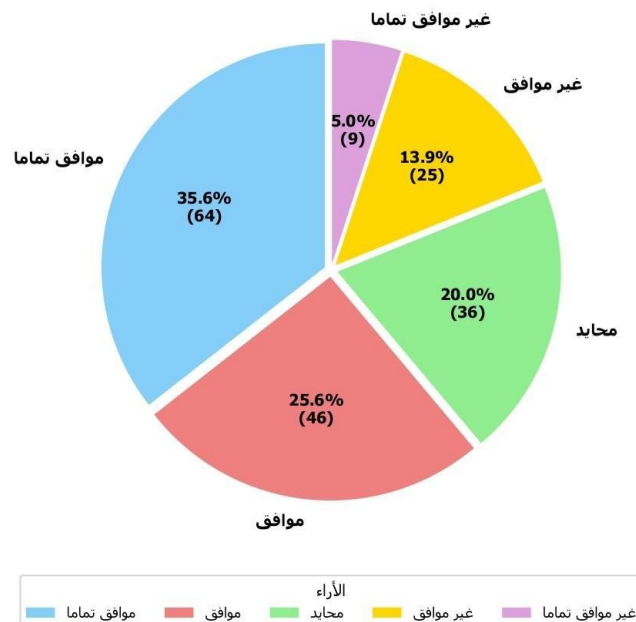
يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٣,٣٪)

٢- تساعد التنمية المستدامة على تنمية الحرف والفنون والتراث



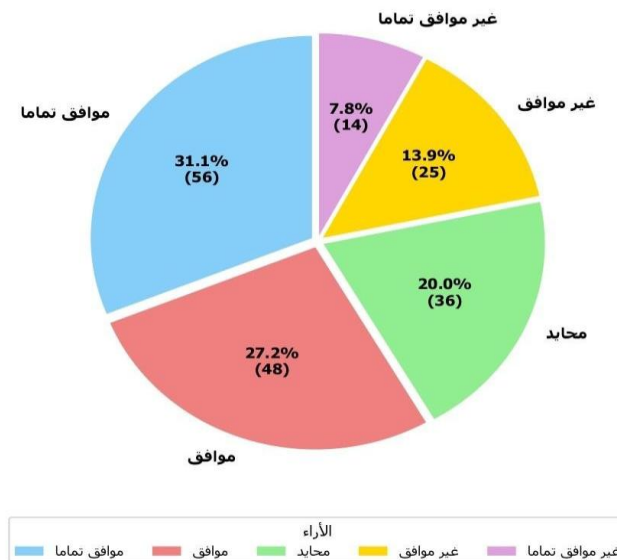
الشكل رقم (٦-٢) يوضح مساعدة التنمية المستدامة على تنمية الحرف والفنون والتراث
 يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٦,٣٪)

٣- تعمل التنمية المستدامة على التكامل بين الجوانب (الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية)



الشكل رقم (٣-٦) يوضح عمل التنمية المستدامة على التكامل بين الجوانب (الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية) يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٥,٦٪)

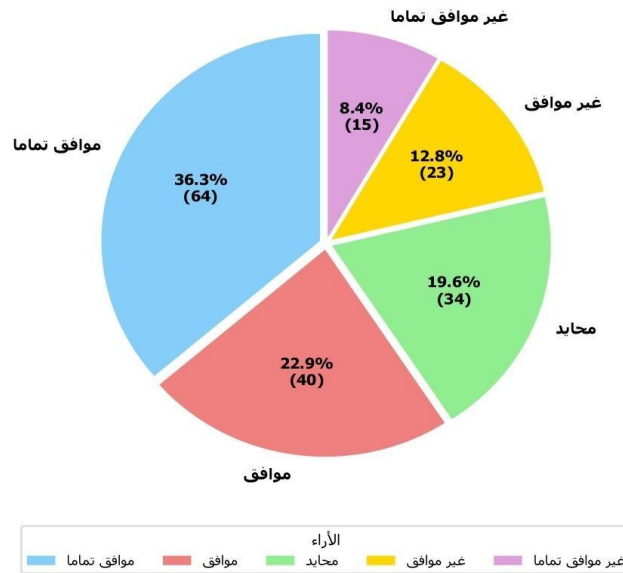
٤- تحقيق التنمية المستدامة تلبية إحتياجات الحاضر والمستقبل



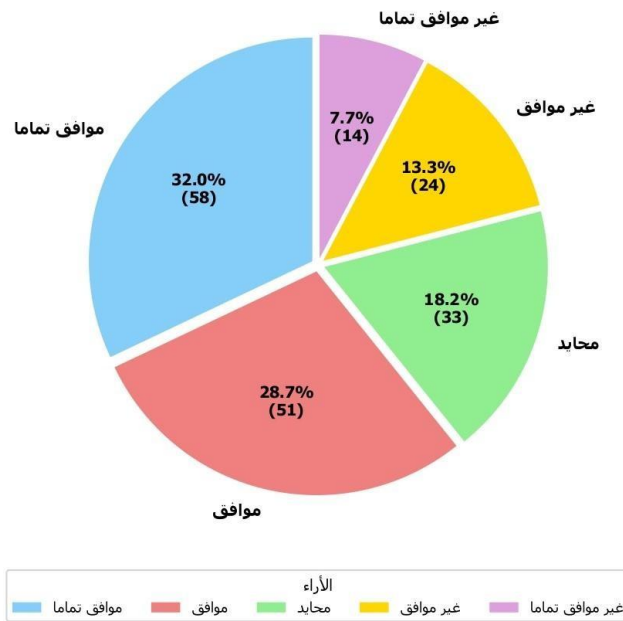
الشكل رقم (٤-٦) يوضح تحقيق التنمية المستدامة تلبية إحتياجات الحاضر والمستقبل

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣١,١٪)

٥- تعمل التنمية المستدامة على ضمان إستمرارية الديمقراطية



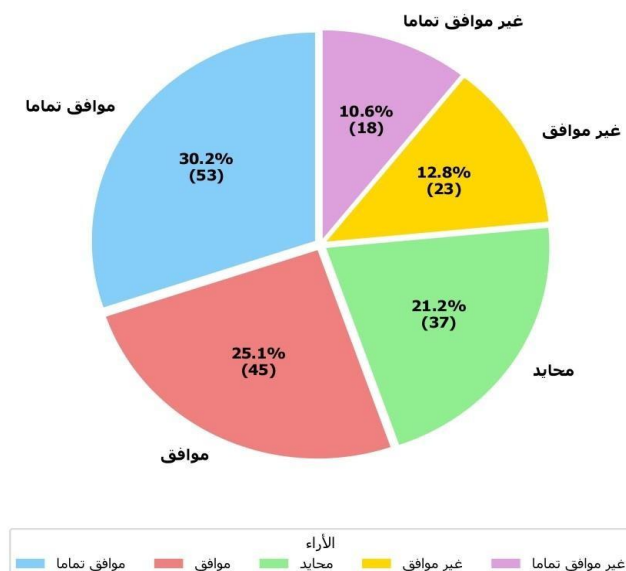
الشكل رقم (٥-٦) يوضح عمل التنمية المستدامة على ضمان إستمرارية الديمقراطية
يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تمام حيث بلغت النسبة (٣٦,٣%)
٦- تعزز التنمية المستدامة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع



الشكل رقم (٦-٦) يوضح تعزيز التنمية المستدامة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٢%)

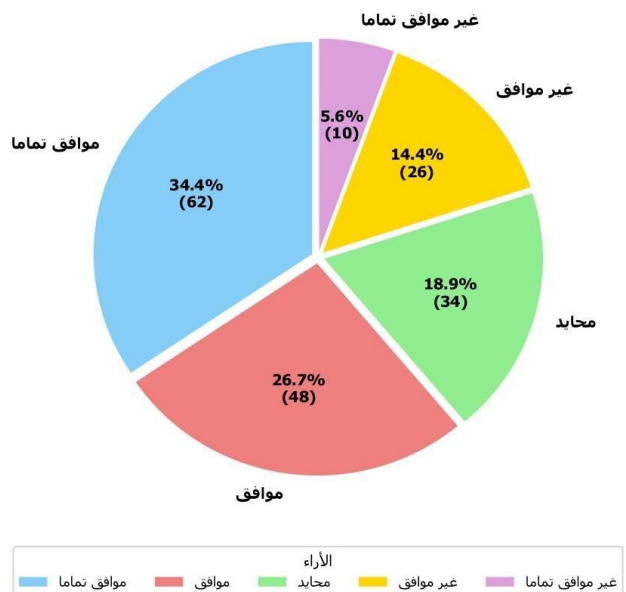
٧- تحقق التنمية المستدامة العدالة والمساواة



الشكل رقم (٧-٦) يوضح تحقيق التنمية المستدامة العدالة والمساواة

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٠,٢٪)

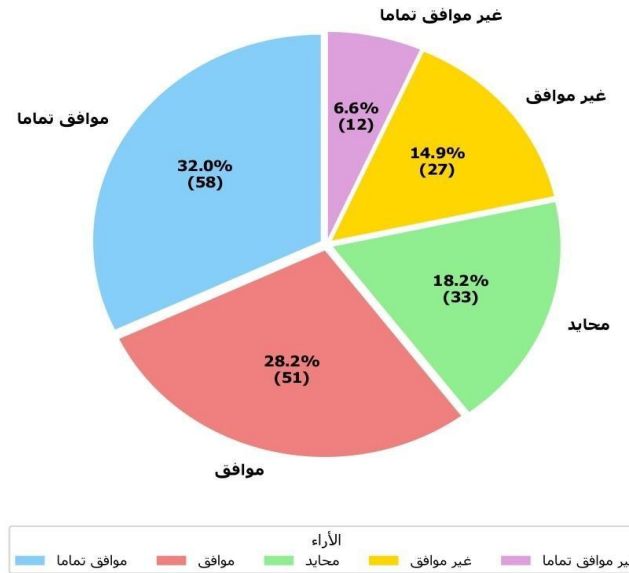
٨- تعمل التنمية المستدامة على توفير الرعاية الصحية



الشكل رقم (٨-٦) يوضح عمل التنمية المستدامة على توفير الرعاية الصحية

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماما حيث بلغت النسبة (٣٤,٤٪)

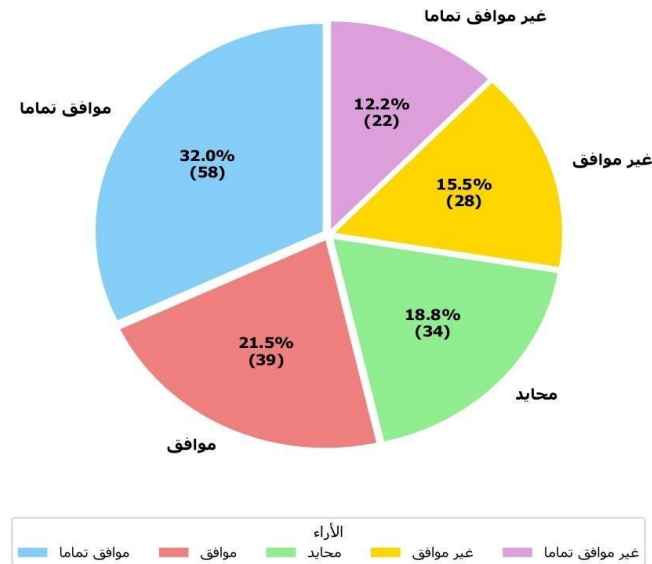
٩- تعمل التنمية المستدامة على المحافظة على المسطحات المائية من التلوث



الشكل رقم (٦-٩) يوضح عمل التنمية المستدامة على المحافظة على المسطحات المائية من التلوث

يتضح من الشكل التاسع أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٢٪)

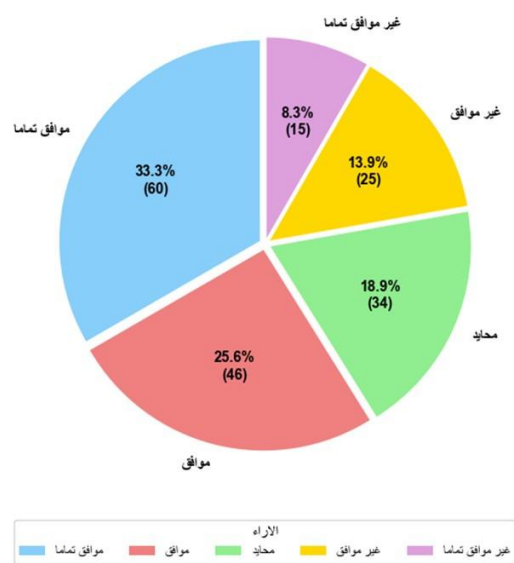
١٠- تعمل التنمية المستدامة على رقى الفرد والمجتمع



الشكل رقم (٦-١٠) يوضح عمل التنمية المستدامة على رقى الفرد والمجتمع

يتضح من الشكل السابق أن غالبية المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٢٪)

١١- متوسط الآراء الخاصة بالمتغير التابع



الشكل رقم (٦-١١) يوضح متوسط الآراء الخاصة بالمتغير التابع

يتضح من الشكل السابق أن متوسط المستجيبين موافقين تماماً حيث بلغت النسبة (٣٣,٣%)

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج دراسية
ثانياً: توصيات دراسية

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

- ١- نتائج التحليل الوصفي لبعد الإستثمار في الطاقة المتجددة.
يتضح لنا من التحليل الوصفي للبيانات التزام البنك بسياسات الاستثمار في الطاقة المتجددة بنسبة ٥٤,٥٪ وتشجيع البنك على الإستثمار في الطاقة المتجددة التي لا تؤثر على الصحة والبيئة بنسبة ٥٠,٦٪ ويحرص البنك على دعم الشركات لإقامة مشروعاتها الصديقة للبيئة بنسبة ٦١,١٪ ويسعى البنك إلى دعم مشروعات الدولة في مجال الطاقة المتجددة بنسبة ٥٧,٢٪.
- ٢- نتائج التحليل الوصفي لبعد تمويل البنية التحتية المستدامة.
يساهم البنك في تمويل المشاريع التي توفر الطاقة المستدامة بنسبة ٦١,١٪ ويهتم البنك في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة بنسبة ٥٧,٤٪ ويسعى البنك لمنح تسهيلات الثمانية المشروعات التي توفر خدمات مستدامة لأفراد المجتمع بنسبة ٥٣,٣٪ ويزداد حجم معاملات البنك في مجال البنية التحتية المتجددة بعد توجه الدولة لدعم تلك المشروعات بنسبة ٥٨,٥٪ ويستفيد البنك من مبادرات الجهاز المصرفي لدعم البنية التحتية المستدامة بنسبة ٥٥,٦٪.
- ٣- نتائج التحليل الوصفي لتمويل التكنولوجيا الخضراء.
يمول البنك المشروعات الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا الخضراء في أعمالها بنسبة ٥٦,٧٪ ويساهم البنك في تمويل الإنتاج النظيف والطاقة الأقل ضرر للبيئة بنسبة ٥٧٪ ويعمل البنك على الإستثمار في مشاريع تدعم عمليات إعادة تدوير النفايات والمياه بنسبة ٥٥,٩٪.
- ٤- نتائج التحليل الوصفي للإستثمار الجماعي.
يتبنى البنك الإستثمارات التي تساهم في تعزيز المكانة الإجتماعية لأفراد المجتمع بنسبة ٥٥,٨٪ ويساهم البنك في دعم المنظمات الإجتماعية التي تحقق التكامل الإجتماعي في المجتمع بنسبة ٥٥,٩٪ ويساهم البنك في تنفيذ ودعم إستثمارات تحقق الإكتفاء الذاتي والإستقلالية المالية لأفراد المجتمع بنسبة ٥٧٪ ويسعى البنك لتنفيذ مشروعاته في دعم المناطق الأولى بالرعاية بنسبة ٥٩,٧٪.
- ٥- نتائج التحليل الوصفي لتمويل السندات الخضراء.

يسعى البنك للحصول على تمويل مناسب للسندات الخضراء الخاصة به بنسبة ٥٦,٦٪ ويمنح البنك المستثمرين الذين لديهم سندات خضراء تمويل مناسب لإستثمارهم بنسبة ٥٦,٧٪ ويحصل البنك على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة بنسبة ٥٩,٥٪ ويحصل البنك على التسهيلات المناسبة لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة بنسبة ٥٦,١٪ بالنسبة للمتغير المستقل (التمويل الاخضر): يتضح أن نسبة الموافقين تماما ٣٠٪ ونسبة الموافقين ٢٥,٦٪ ونسبة المحايدون ١٩,٤٪ ونسبة الغير موافقون ١٣,٩٪ ونسبة الغير موافقون تماما ١١,١٪.

٦- نتائج التحليل الوصفي للتنمية المستدامة.

تعمل التنمية المستدامة على إستغلال موارد البيئة الطبيعية بنسبة ٦٠,٥٪ و تساعد التنمية المستدامة على تنمية الحرف والفنون والتراث بنسبة ٥٩,٢٪ وتعمل التنمية المستدامة على التكامل بين الجوانب الإجتماعية، والبيئية، والإقتصادية بنسبة ٦١,٢٪ وتحقق التنمية المستدامة تلبية إحتياجات الحاضر والمستقبل بنسبة ٥٨,٣٪ وتعمل التنمية المستدامة على ضمان إستمرارية الديمقراطية بنسبة ٥٩,٢٪ وتعزز التنمية المستدامة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بنسبة ٦٠,٧٪ وتحقق التنمية المستدامة العدالة والمساواة بنسبة ٥٥,٣٪ وتعمل التنمية المستدامة على توفير الرعاية الصحية بنسبة ٦١,١٪ وتعمل التنمية المستدامة على المحافظة على المسطحات المائية من التلوث بنسبة ٦٠,٢٪ وتعمل التنمية المستدامة على رقى الفرد والمجتمع بنسبة ٥٣,٥٪ بالنسبة للمتغير التابع (التنمية المستدامة): يتضح أن نسبة الموافقين تماما ٣٣,٣٪ ونسبة الموافقين ٢٥,٦٪ ونسبة المحايدون ١٨,٩٪ ونسبة الغير موافقون ١٣,٩٪ ونسبة الغير موافقون تماما ٨,٣٪.

ثانيا: التوصيات

جدول رقم (٤-٣): توصيات الدراسة وآلية تنفيذها وجهة التنفيذ

م	التوصيات	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
١	- تعزيز الحوافز المالية للمؤسسات التي تتبنى التمويل الأخضر	- وزارة المالية - التمويل الأخضر - هيئة الاستثمار - وزارة البيئة	- تقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيضات جمركية للمؤسسات التي تطبق معايير الاستدامة، وتخصيص منح حكومية المشاريع الطاقة النظيفة.
٢	- إنشاء صندوق وطني لدعم المشروعات الخضراء الصغيرة والمتوسطة	- البنك المركزي - جهاز تنمية المشروعات - وزارة التخطيط	- تأسيس صندوق يقدم قروضا ميسرة للمشاريع الخضراء بالشراكة مع البنوك وربطه بمعايير تقييم بنية ومالية واضحة.
٣	- دمج معايير التمويل الأخضر ضمن سياسات الإقراض المصرفي	- البنك المركزي - البنوك التجارية - اتحاد البنوك	- إلزام البنوك بتخصيص نسبة من القروض للمشاريع الخضراء وتقديم نماذج موحدة لتقييم الأثر البيئي.
٤	- تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في الحلول الرقمية للتنمية المستدامة	- شركات التكنولوجيا - القطاع الخاص - شركات التنمية الدولية - وزارة الاتصالات	- إطلاق مبادرات مشتركة بين الحكومة وشركات التكنولوجيا والبنوك لتطوير حلول مبتكرة في قطاعات مثل النقل المستدام، إدارة النفايات، والمياه، مع إشراك المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ.
٥	- تشجيع إصدار السندات والصكوك الخضراء في السوق المصري	- هيئة الرقابة المالية - البورصة - وزارة المالية	- تقديم حوافز وتبسيط إجراءات إصدار هذه الأدوات، ودعم ترويجها للمستثمرين المحليين والدوليين.
٦	- إدراج مبادئ التمويل الأخضر ضمن مناهج الجامعة والتدريب المهني	- المجلس الأعلى - المعاهد المصرفية - وزارة التعليم	- إدراج وحدات دراسية حول التمويل المستدام، وتوفير تدريب مهني للمصرفيين ومديري الشركات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١- إسكندر، زهراء جار الله حموه، (٢٠٢١)، دور التمويل الأخضر في تحقيق الاستدامة المالية: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في مصرفي جيهان والموصل للتنمية ١١، العدد ١، ص: ٩٢ - ١٢١ والاستثمار في محافظة نينوى، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ١، ص: ٩٢ - ١٢١.
- ٢- أبو غنيمه، سارة، (٢٠١٩)، "التمويل الأخضر وأثره على التنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد ١٢، العدد ٣، ص: ٦٧-٤٥.
- ٣- التركستاني، حبيب الله بن محمد رحيم (٢٠٢٤)، إستراتيجية التنمية المستدامة في الوطن العربي: الفرص والتحديات"، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد ٣٠، ص: ٦٩-٨٨.
- ٤- الحماسي، إيمان فتحي عبده، (٢٠٢٣)، تأثير طرح السندات الخضراء على مشاركة المستثمرين المصريين في سوق الأوراق المالية الخضراء: الدور المعدل للمعرفة المالية المتقدمة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد ١٤، العدد ١، ص: ٤٨٠- ٥٣٢.
- ٥- الخطيب، سامي عبد الله، (٢٠٢٠)، " التنمية المستدامة وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٢، ص: ٣٣-٥٠.
- ٦- الدليمي، صالح عبد الرحمن، (٢٠٢١) التمويل الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، بغداد العراق.
- ٧- الرفاعي، سارة، (٢٠٢٢)، " التمويل الأخضر ودوره في تعزيز الشمول المالي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٢، ص: ٧٢-٥٦.
- ٨- الزهيري خالد محمود، (٢٠٢١) تحليل التحديات المؤسسية لتفعيل أدوات التمويل الأخضر في الاقتصاديات العربية، مجلة السياسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد العدد ١، ص: ١٠١ - ١١٩.
- ٩- الزيادات على عبد الفتاح، والهنيني & إيمان، أحمد & العمدة، ميسون سعيد & السعودي، موسى أحمد، (٢٠٢١)، مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء دراسة

ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، المجلد ١٧، العدد ٢، ص: ٣٤٩-٣٧٢.

١٠- الساعدي، عبد الله محمد (٢٠١٩) "التمويل الأخضر كمدخل التحسين جودة البيئة في الدول النامية"، **مجلة الاقتصاد والبيئة العربية**، المجلد ١٢، العدد ٣، ص ٤٥-٦٣.

١١- السلخ، لوزنك بلقاسم زينب (٢٠١٩) واقع تمويل الإستثمار الأخضر في الجزائر، دراسة ميدانية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيميمون خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، كلية الاقتصاد جامعة سرت، ليبيا، المجلد، العدد.

١٢- العتيبي، فاطمة، (٢٠٢١) الابتكار في التمويل الأخضر: دراسة حول السندات الخضراء ، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، المجلد ١٥، العدد ٤، ص: ٧٨-٩٥.

١٣- العتيبي، سارة محمد (٢٠٢٢)، التنمية المستدامة كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات النامية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٣٤، العدد ٢، ص: ١١٢-١٣٣.

١٤- العونية بن زكورة، (٢٠١٨) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، العدد، ص: ٢٣٠.

١٥- القحطاني، عايض بن علي، (٢٠٢٣)، دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، **المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات**، المجلد، العدد ١١، ص ١١٥-١٥٢.

١٦- المنصوري، ياسر محمد، (٢٠٢٣) " التحديات العالمية للتنمية المستدامة"، **المجلة الدولية للاقتصاد والتنمية**، المجلد ١٧، العدد ١، ص: ٢٢-٤٠.

١٧ بن رجدال ، جوهـر & زيدان، فاطمة الزهراء، (٢٠٢٣)، " تمويل المؤسسات الناشئة الخضراء في الإقتصاد الأخضر : دراسة تجارب دولية ، **مجلة الابداع**، المجلد ٣١، العدد ١ ، ص: ١٥٣ – ١٧٢.

١٨ بورزاق صغير، (٢٠١٩) " التحدى الإجتماعي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في تونس"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد ١٠، العدد ٢.

١٩- تهاى، خالد صبيح الهادى، (٢٠٢٣) تأثير التمويل الأخضر على أداء المنظمة الدور الوسيط للإستدامة المالية، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد ٤٥، العدد ٣، ص ٢٢٧- ٢٧١

- ٢٠- حمدي ، زينب & سلكة ، أسماء، (٢٠٢٠) " مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ص: ٥٦٧ - ٥٨٤ .
- ٢١- خطاط عبد الوهاب بن البشير، (٢٠٢٢)، "التنمية المستدامة: الأسباب والأهداف"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان المجلد، العدد ١، ص: ٧٣-٨٦.
- ٢٢- دسوقي رانيا عبد الحميد مبروك، (٢٠٢١)، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، المجلة العربية للقياس والتقويم، المجلد ٢٤ العدد ٢، ص ٢٥٠-٢٧٢.
- ٢٣- رمضان إيمان & مقيم، صبرى هرموشي، ايمان، (٢٠١٩)، "التمويل الأخضر كآلية الدفع مشاريع الطاقة المستدامة: تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال المجلد، العدد ٣، ص: ٤٦٠ - ٤٧٦.
- ٢٤- شاهين، ياسر احمد، (٢٠٢٠)، "التمويل الأخضر والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانوني، المجلد، العدد ٧، ص: ١٢٨-١٤٠.
- ٢٥- شعبان سيد عبد الله، (٢٠٢١)، أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا بالتطبيق على بعض الدول العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٢، العدد ٤، ص: ١-٣٠.
- ٢٦- عباس، ممدوح كريم، (٢٠٢٣)، "أثر التحول الرقمي على تفعيل دور المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد، ص: ١٥٦٥ - ١٦٢٧.
- ٢٧- عبد الباسط، وائل فوزى & عبد المنعم، محمد بهاء الدين، (٢٠٢٢)، "أثر الإستثمار الأخضر على التنمية المستدامة في مصر وإمكانية الاستفادة من تجربة دولة الإمارات"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي الجزائر، المجلد ٥١ ، العدد ، ص: ٢٧٥-٣٠٦.
- ٢٨- عثمان محمد أحمد عبد العزيز، (٢٠١٨)، "العلاقة بين التقرير عن تبني ممارسات البنوك الخضراء Green Banking وإستدامة الأداء: دراسة إختبارية في مصر"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٤٠ ، العدد ، ص: ١٦١ - ٢٣٦.

- ٢٩- علي كمال & جمال، علا، (٢٠٢٤)، "أثر الائتمان الأخضر على التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية"، *مجلة الشروق للعلوم التجارية*، المجلد ١٦، العدد ١، ص: ٢٧٣-٣١٢.
- ٣٠- قروف، صالح & يوسف، رفيق، (٢٠١٩)، "أثر تطبيق نظام الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة"، *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية*، المجلد ١٣ العدد ٢.
- ٣١- مايدى، هاجرة مراح، على، (٢٠١٩)، "مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز المنتجات المصرفية الخضراء بالإشارة إلى بنك الدوحة بقطر"، *مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد ١٥، العدد ٤٨، ص: ٣٣٤.
- ٣٢- محمد حسن عبد الحفيظ & مبارز، محمد مهدي، (٢٠٢٣)، "دور التحول الرقمي في تحسين التنمية المستدامة باستخدام الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية: دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة في مصر"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، المجلد ٤، العدد ٢، ص: ١١٨٢-١١٠١.
- ٣٣- محمد، رامي محمد، (٢٠٢٢)، "تأثير التمويل الأخضر في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية التقليدية : دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد ٤٤ ، العدد ٥، ص: ٧١ – ٩١.
- ٣٤- محمود، جيهان عبد السلام عباس، (٢٠٢٣)، دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص: ١٤٠ – ١٧٢.
- ٣٥- مخلوف، منجي & النذير بوصلاح عبد الوهاب، زواوى، (٢٠١٩)، "اعتماد مؤشرات التنمية المستدامة في إدارة المنشآت الرياضية بالجزائر"، *مجلة الإبداع الرياضي*، المجلد ١٠، العدد ٢، ص: ١٩٢.
- ٣٦- معيوف هدى & عز الدين نادية & لجنف منيرة، (٢٠١٩)، "الجزائر وتجربة الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، *مجلة إقتصاد المال والأعمال* المجلد ٣، العدد ٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1-Nguyen, T. D., & Ngo, T. Q., (2021)، "The Role of Technological Advancement, Supply Chain Environmental, Social, and Governance

Responsibilities on the Sustainable Development Goals of SMEs in Vietnam", Economic Research - Ekonomska Istrazivanja, Pp:1-23.

2-Othman, A., (2022)• "Islamic Banks and Sustainable Development Goals in The Arab World: A Case Study of Selected Countries", Arab Monetary Fund, 1-26.

قائمة الملاحق

ملحق (١) قائمة الإستقصاء



جامعة طنطا
كلية التجارة
شعبة المحاسبة والتمويل
إستثمار إستقصاء
لقياس

"دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية"

مشروع بحث متقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس
(شعبة المحاسبة والتمويل)

إعداد

حسام السيد عبد العزيز محمد

حسن محمد حسن البهي

عبد الرحمن خالد سعد محمد

محمد طارق محمد عزت الحسيني

مصطفى محمود عبده ماجد

تحت إشراف

الدكتور

سامح عبد المنعم سراج

المدرس بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠٢٥

قائمة الإستقصاء

البيانات التخصصية:

فيما يلي قائمة تضم بعض العبارات التي تم صياغتها بهدف معرفة دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وفي مقابل كل عبارة خمسة خيارات وفقا لمقياس رقمي متدرج حسب درجة الحدوث أو التطبيق من (1) الى (5) حيث يشير رقم (1) الي أن العبارة عدم الحدوث على الإطلاق بينما يشير الرقم (5) الى أن العبارة مؤكدة الحدوث، من فضلك ضع علامة (✓) عند الرقم الذي يعكس تقديركم لدرجة الحدوث أو التطبيق:

المتغير المستقل (التمويل الأخضر)					
الفقرة	غير موافق تماما (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماما (٥)
البعد الأول: الإستثمار في الطاقة المتجددة					
١- يلتزم البنك بسياسات الإستثمار في الطاقة المتجددة	١	٢	٣	٤	٥
٢- يشجع البنك على الإستثمار في الطاقة المتجددة التي لا تؤثر على الصحة والبيئة	١	٢	٣	٤	٥
٣- يحرص البنك على دعم الشركات لإقامة مشروعاتها الصديقة بالبيئة	١	٢	٣	٤	٥
٤- يسعى البنك على دعم مشروعات الدولة في مجال الطاقة المتجددة	١	٢	٣	٤	٥
البعد الثاني: تمويل البنية التحتية المستدامة					
٥- يساهم البنك في تمويل مشاريع التي توفر الطاقة المستدامة	١	٢	٣	٤	٥
٦- يهتم البنك في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة	١	٢	٣	٤	٥
٧- يسعى البنك لمنح تسهيلات ائتمانية للمشروعات التي توفر خدمات مستدامة لأفراد المجتمع	١	٢	٣	٤	٥
٨- يتزايد حجم معاملات البنك في مجال البنية التحتية المتجددة بعد توجة الدولة لدعم تلك المشروعات	١	٢	٣	٤	٥
٩- يستفيد البنك من مبادرة الجهاز المصرفي لدعم البنية التحتية المستدامة	١	٢	٣	٤	٥

البعد الثالث: تمويل التكنولوجيا الخضراء					
١٠	يمول البنك المشروعات الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا الخضراء في أعمالها	١	٢	٣	٤
١١	يساهم البنك في تمويل الإنتاج النظيف والطاقة الأقل ضرر للبيئة	١	٢	٣	٤
١٢	يعمل البنك على الإستثمار في مشاريع تدعم إعادة تدوير النفايات والمياه	١	٢	٣	٤
البعد الرابع: الإستثمار الجماعي					
١٣	يتبنى البنك الإستثمارات التي تسهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع	١	٢	٣	٤
١٤	يساهم البنك في دعم المنظمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي في المجتمع.	١	٢	٣	٤
١٥	يساهم البنك في تنفيذ ودعم استثمارات تحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية المالية لأفراد المجتمع.	١	٢	٣	٤
١٦	يسعى البنك لتنفيذ مشروعاته في دعم المناطق الأولى بالرعاية	١	٢	٣	٤
البعد الخامس: تمويل السندات الخضراء					
١٧	يسعى البنك للحصول على تمويل مناسب للسندات الخضراء الخاصة به	١	٢	٣	٤
١٨	يمنح البنك المستثمرين الذين لديهم سندات خضراء تمويل مناسب لإستثمارهم	١	٢	٣	٤
١٩	يحصل البنك على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة	١	٢	٣	٤
٢٠	يحصل البنك على التسهيلات المناسبة التمويل المشروعات الصديقة للبيئة	١	٢	٣	٤
المتغير التابع (التنمية المستدامة)					
٢١	تعمل التنمية المستدامة على إستغلال موارد البيئة الطبيعية	١	٢	٣	٤
٢٢	تساعد التنمية المستدامة على تنمية الحرف والفنون والتراث	١	٢	٣	٤
٢٣	تعمل التنمية المستدامة على التكامل بين الجوانب الاجتماعية، والبيئية، والإقتصادية	١	٢	٣	٤

٥	٤	٣	٢	١	٢٤-تحقق التنمية المستدامة تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل
٥	٤	٣	٢	١	٢٥- تعمل التنمية المستدامة على ضمان إستمرارية الديمقراطية
٥	٤	٣	٢	١	٢٦- تعزز التنمية المستدامة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع
٥	٤	٣	٢	١	٢٧- تحقق التنمية المستدامة العدالة والمساواة
٥	٤	٣	٢	١	٢٨- تعمل التنمية المستدامة على توفير الرعاية الصحية
٥	٤	٣	٢	١	٢٩- تعمل التنمية المستدامة على المحافظة على المسطحات المائية من التلوث.
٥	٤	٣	٢	١	٣٠- تعمل التنمية المستدامة على رفقى الفرد والمجتمع